شبكة سيادة
SIYADA NETWORK

GREENPEACE
غرينبيس

تحديات المناخ والسياسات النيوليبرالية:

قراءة في واقع الزراعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

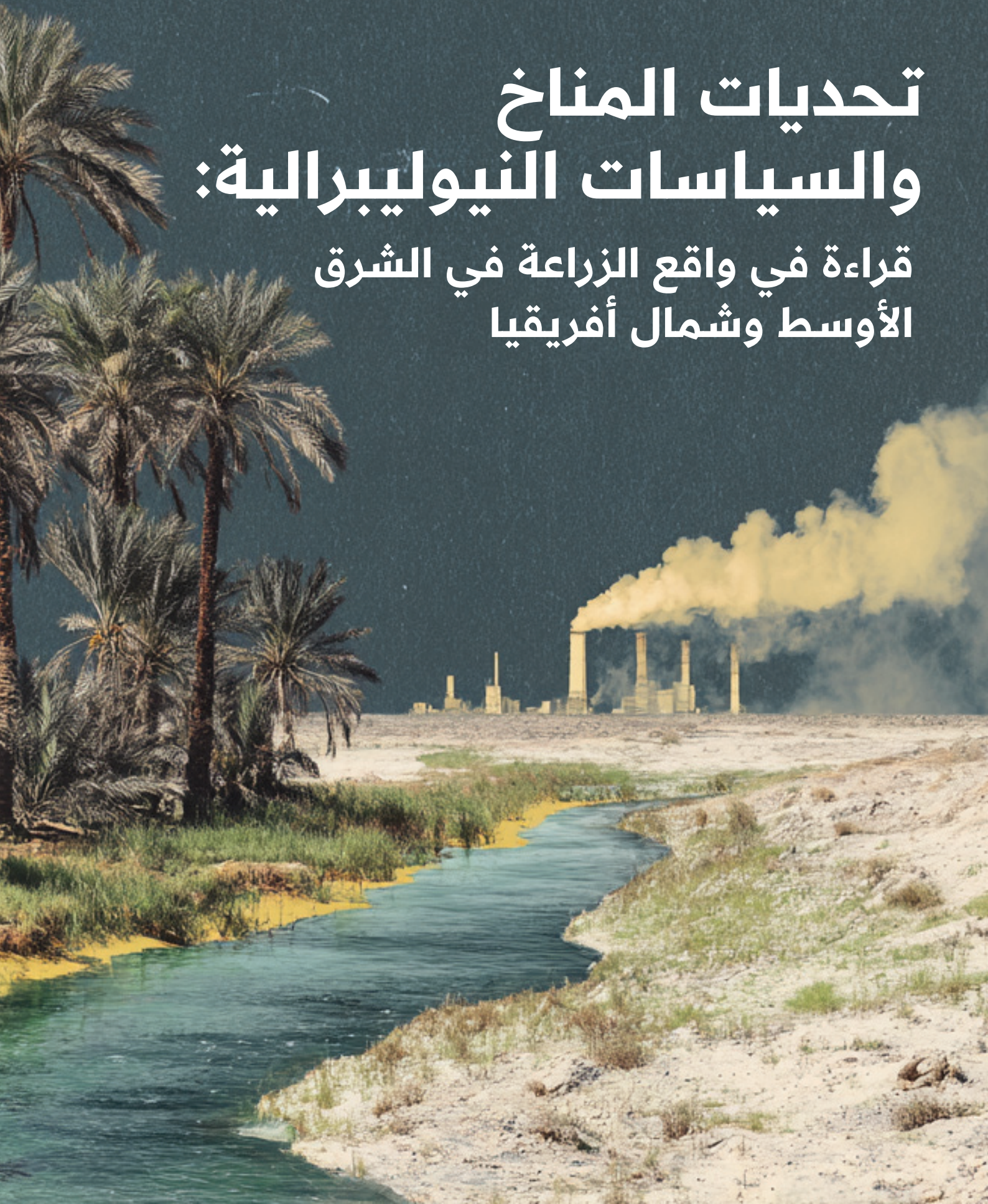

الفهرس

1 الملخص التنفيذي 4

2 موسم الغرق الطويل: أراضي شاهدة على غياب العدالة المناخية في مصر 6

3 حنّاء قابس: جفاف على الراحة وفي الواحة 14

4 حاضر ومستقبل الزراعة في لبنان في مواجهة الانهيار والحرب والتغيّر المناخي 21

5 المغرب: صغار الفلّاحين بين فكّي التغيّر المناخي والسياسات النيوليبرالية 28

6 القطاع الزراعي في فلسطين في مواجهة الاستيطان وتداعيات أزمة المناخ 35

7 مشاريع الهيدروجين الأخضر... حلول بيئية زائفة تدفع ثمنها مجتمعاتنا 42

تحديات المناخ والسياسات النيوليبرالية: قراءة في واقع الزراعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في منطقةٍ تُعدّ الزراعة فيها دعامةً أساسية لتأمين الغذاء ومصدرًا مباشرًا لسبل عيش سكّانها، تتراجع القدرة الزراعية في ظلّ أزمة مناخية تتحمّل المنطقة أحد أثقل أعبائها عالميًا؛ فارتفاع درجات الحرارة بوتيرة تقارب ضعف المعدّل العالمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب الندرة الحادّة والمتزايدة في الموارد المائية التي صنّفت المنطقة ضمن أكثر مناطق العالم جفافًا، يضع السيادة الزراعية، وبالتالي الأمن الغذائي ومستقبل المجتمعات، على حافّة الخطر.

تؤثر أزمة المناخ بشكلٍ غير متناسب على المجتمعات المحلية في منطقتنا، والتي غالباً ما تكون الأقلّ مسؤولية عن تراكم انبعاثات غازات الدفيئة عالمياً، إلا أنها تتحمّل في المقابل العبء الأكبر من تداعيات الأزمة. وفي هذا السياق، يواجه المزارعون والأسر الريفية تراجعاً في الإنتاج الزراعي، خسائر في الثروة الحيوانية، وزيادة في الضغوط الاقتصادية، مع تدهور الموارد الطبيعية، لا سيّما المياه والتربة، ما ينعكس مباشرةً على استقرار سُبل عيشهم واستمراريّتها.

ولا يقتصر الأمر على العاملين المناخي والبيئي فقط، إذ تتقاطع هذه الضغوطات مع تحديات بنيوية عميقة، يواجهها المزارعون والمزارعات بشكلٍ مباشر، من بينها النموّ السكاني المتسارع، ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، تقلّبات الأسواق وسياسات اقتصادية نيوليبرالية تُكرّس نماذج نمو غير متكافئة، تقوم على استنزاف الموارد الطبيعية ومراكمة الأرباح على حساب البيئة وحقوق المجتمعات المحلية. ويضاف إلى ذلك الاحتلال والنزاعات المسلحة، إلى جانب الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بعدد من بلدان المنطقة، مما يزيد من ضعف النّظم الزراعية وقدرتها على الصمود والتكيّف.

في ظلّ هذا الواقع المتشابك بكلّ تحدّياته، تأتي هذه السلسلة من المنشورات الاستقصائية التي تضمّ ستة مقالات رأي معمّقة، نتيجة تعاون بين شبكة سيادة ومنظّمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتسلّط الضوء على واقع الزراعة في خمس دول من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لبنان، وفلسطين، والمغرب، وتونس (وتحديدًا قابس)، ومصر. وتسعى هذه القراءة المترابطة إلى تفكيك المشهد من زوايا متعدّدة: كيف يواجه المزارع/ة الفلسطيني/ة تسارع تغيّر المناخ في ظلّ سطو المستوطنين على الأرض والمياه؟ كيف تتجلى العدالة المناخية في منطقتنا وما هو موقعها ضمن خريطة الصراع البيئي العالمي؟ كيف تؤثّر السياسات النيوليبرالية، إلى جانب الضغوط المناخية، على واقع المزارعين والمزارعات في المغرب وقدرتهم على الصمود والتكيّف؟

في حين تسعى هذه المنشورات إلى الإجابة على هذه الأسئلة، فإنها تتناول أيضاً حاضر الزراعة ومستقبلها في لبنان في ظلّ الانهيار الاقتصادي والحرب وتراكم الأزمات وتفاقمها، قبل أن تأخذنا إلى قابس في تونس، حيث تندثر شيئًا فشيئًا "ثمار الجنّة"، أي الحنّاء، وتغرق أراضي "طرح النهر" وتتعرّض التدهور، في مشهدٍ يعكس بوضوح غياب العدالة المناخية في المنطقة.

إخلاء مسؤولية: إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء الكتّاب والكاتبات ولا تعكس بالضرورة آراء غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها، كما لا تعكس بالضرورة آراء ومواقف شبكة سيادة.

موسم الغرق الطويل: أراضي «طرح النهر» شاهدة على غياب العدالة المناخية في مصر

ندى عرفات

عند حافّة النيل، وعلى أراضي «طرح النهر»، استأجر فلّاحون الأرض منذ عقود من وزارة الريّ لزراعتها موسميًا. وتمتّد هذه الأراضي المنخفضة كشريطٍ يحاذي ضفاف النهر، لكنها تحوّلت مع الوقت إلى تجمّعاتٍ سكنية فقيرة، استقرّ أهلها داخل الحرم المائي المحيط بالأراضي الزراعيّة.

وفي أحد صباحات تشرين الأول/أكتوبر 2025، لاحظ أحد هؤلاء السكان، ويُدعى وليد جلال الذي يبلغ من العمر 32 عامًا، أنّ قاربه الخشبي الصغير يطفو بشكلٍ أعلى من المعتاد. وليد وغيره من سكّان قرية دلهمو في محافظة المنوفيّة في مصر، يعرفون معنى هذا الحدث؛ أي حين يرتفع منسوب النيل ويغمر الأرض والبيوت قبل أن ينحسر، كما يحدث كلّ عام منذ أن وُلدوا. غير أنّ ما تبيّن لاحقًا هو أنّ ارتفاع منسوب المياه بهذا الشكل لم يعد ظاهرة طبيعيّة بالكامل، وأنّ هناك مؤشرات تربطه بتغيّرات مناخيّة متسارعة.

النوم على الماء

بالتزامن مع غرق القرية، كانت الاستعدادات جاريةً في مدينة بيليم بالبرازيل لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (COP30)، والذي ناقشت خلاله دول العالم خطط التكيّف مع تغيّر المناخ على مدار 11 يومًا.

وبينما ثار الجدال المُعتاد في كل مؤتمر للأطراف[1] بين دول الشمال، الأكثر إسهامًا في الانبعاثات، ودول الجنوب الأكثر تأثرًا بها، في مسألة حصص الانبعاثات وتمويل التكيّف، كان العشرات من فلاحي أراضي طرح النهر، في دلتا النيل، ينامون على أسطح منازل مُحاصرين بالمياه من كل الجهات، وهم ينتظرون العودة إلى حياتهم الطبيعيّة. لم تنحسر المياه من تلقاء نفسها. عوضاً عن ذلك وبعد أسابيع من الغرق، جاءت الجرّافات الحكوميّة لتهدم القرية، فوجدوا أنفسهم بلا مأوى.

1 مدى مصر: من قمة المناخ إلى قمة النفط.. كيف تحول «كوب» عبر عقود؟

ما يحدث اليوم من عمليات إزالة واسعة النطاق في قرى أراضي طرح النهر عند دلتا النيل ليس سوى محطّة في مسارٍ يعيشه سكّانها منذ عقود؛ حياةٌ تتقاطع فيها هشاشة أوضاعهم مع آثار تغيّر المناخ، وتتعمّق خلاله مأساتهم تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والسياسات الزراعية والمائية الداخلية، إضافةً إلى عوامل جيوسياسية ترسم ملامح مصيرهم وتتحكّم في مستقبلهم.

وليس ذلك فحسب، ففي تشرين الأوّل/أكتوبر الماضي، ارتفع منسوب المياه في فرعي رشيد ودمياط[2] ، لتغمر[3] أكثر من ألف فدّان ومئات المنازل في البحيرة[4] غرب الدلتا، ولا سيّما[5] في مراكز إدكو ورشيد وكوم حمادة. وكذلك في محافظة المنوفيّة جنوب الدلتا، حيث تضرّرت قرى مركز أشمون التابع لها، وكانت قرية دلهمو الأكثر تضرّرًا من الفيضان هذا العام، كما أظهرت الصور التي التُقطت بواسطة الأقمار الاصطناعيّة.

في تلك القرى، لم يكن الغرق حدثًا استثنائيًا؛ فعندما يفيض النيل، تصبح الأرض جزءًا من مجراه الطبيعي، إذ إنّها تقع[6] (6) على منسوبٍ أقلّ من سطح الأرض الطبيعيّة في القرى المجاورة بنحو أربعة أمتار، بينما ترتفع عن مستوى النيل بأقلّ من نصف متر، ما يجعلها عُرضةً للغرق مع أيّ زيادة في منسوب المياه. ورغم أنّ الأهالي يتلقّون عادةً تحذيراتٍ مبكّرة من ارتفاع منسوب المياه عبر مكبّرات الصوت في المساجد، فإنّ معظمهم لا يغادرون منازلهم، إذ لا يملكون بيوتًا بديلة ولا قدرةً على تحمّل الإيجارات المرتفعة، فيفضّلون البقاء في مواجهة الفيضان، كما اعتادوا كلّ عام.

فيضان النقاش السياسي

كان الفيضان الذي غمر أراضي طرح النهر العام الماضي (في عام 2025)، والذي تشكّل في منبع نهر النيل الرئيسي على بُعد آلاف الكيلومترات في الهضبة الإثيوبيّة، ثمرةَ موسمٍ مطريّ غير اعتيادي في أعالي النيل.

في خريف العام 2025، تأخرت ذروة الأمطار على الهضبة الإثيوبية، ثم هطلت الأمطار دفعةً واحدة، وبغزارة تجاوزت المعدّلات المعتادة. وكانت توقعات مركز IGAD في شرق إفريقيا[7] قد حذّرت من أمطار تتجاوز الحدّ المتوسط، كجزءٍ من نمط مناخي[8] يتّسم بزيادة الظواهر المناخية المتطرّفة المرتبطة بالاحترار العالمي في شرق القارة[9] .

لقد أثّرت هذه التغييرات على الفيضان نفسه، فأصبح أقل انتظامًا وأكثر تقلّبًا، الأمر الذي زاد من صعوبة إدارته وتوقّع أثره. وعندما وصلت الموجة إلى السودان، ثمّ إلى مصر في مطلع تشرين الأوّل/أكتوبر، بدا واضحًا أنّ فيضان هذا العام لم يكن مجرّد فعلٍ طبيعي بحت، بل ساهمت في تشكيله إدارة السدود في دولة المنبع[10] .

رغم تكرار مشهد الغرق سنويًا، بقي المشهد سابقًا داخل القرى التي تشهده، ولم يكن يصل صداه إلى خارج حدودها إلا ضمن نطاقٍ محدود. لكن هذا الموسم بدا الأمر مختلفًا؛ فانتشرت صور البيوت الغارقة على مواقع التواصل الاجتماعي، وظهرت في الصحف المحلية والدولية، بعد أن جرى تأطيرها[11] ضمن الجدل السياسي بين القاهرة وأديس

2 المصري اليوم: تحذير عاجل من «المنوفية» بعد غرق 1124 فدانًا من أراضي طرح النهر
3 مدى مصر: فيضان النيل يُغرق أراضي طرح النهر.. الأهالي يستغيثون بالدولة والدولة تهاجم إثيوبيا
4 المصري اليوم: إخلاء مباني وحظائر المواشي بأراضي طرح النهر في البحيرة
5 فيتو: خبير: أراضي طرح النهر في البحيرة والمنوفية أكثر عرضة للغرق لهذه الأسباب
6 المصري اليوم: ما هي أراضي طرح النهر بعد تحذير الحكومة من ارتفاع منسوب المياه؟
7 iGAD : June to September 2025 Seasonal Forecast: Above-Normal Rainfall Expected Across Most Parts of the Greater Horn of Africa
8 Future Changes in Climate and Hydroclimate Extremes in East Africa
9 IPCC Sixth Assessment Report
10 وزارة الرى والموارد المائية السودانية: إنذار فيضان.
11 اليوم السابع: المنوفية والبحيرة فى دائرة الخطر.. ارتفاع منسوب النيل يغرق الأراضى والمنازل.. وتحذيرات من تعديات طرح النهر.. وزارة الرى: الإدارة العشوائية

أبابا حول تأثير سدّ النهضة الإثيوبي على الفيضان.

اتهمت وزارة الري المصريّة دولة إثيوبيا بإدارة «منفردة ومتهوّرة للسد»[12]، قائلةً إن «أديس أبابا خفّضت التصريفات ثم أطلقتها فجأة مع زيادة الأمطار، ما تسبّب في موجة فيضانية متأخرة، في ما وصفته القاهرة باستعراض سياسي». وردّت إثيوبيا بوصف التقديرات بأنّها مضلِّلة، لتؤكّد أنّ «السدّ ساعد في تنظيم تدفقات المياه لا تضخيمها». أمّا بالنسبة للسودان، العالق بين المنبع والمصب، والمحاصر في حربٍ أرهقت بنيته التحتيّة المتآكلة، فاكتفى بالمعاناة من فيضانات أجبرت مئات الأسر على النزوح[13].

وفيما انشغلت عاصمتا المنبع والمصب بتبادل الاتهامات، فاض النيل في القرى الأكثر انخفاضًا بالدلتا[14]، ليدفع سكّان القاع الثمن[15]. هناك، لم تكن المسألة سياسيةً ولا تقنيّةً، بل واقعًا يعيشه سكّان مقيمون على أراضٍ بسندٍ قانوني هشّ، ويدفعون للدولة رسوماً سنويّة مقابل خدماتٍ محدودة[16] [17]. وحين تغمر المياه بيوت السكان وحقولهم، تعيد الدولة توصيفهم كـ»متعدّين"[18].

معادلة خاسرة أم إهمال سياسي؟

كان التعايش مع الخسارة، خصوصًا في قرى مثل دلهمو، بمثابة أسلوب حياة، على مدار أكثر من أربعة عقود. لا يهرب الناس عندما يفيض النهر، بل يتأقلمون كما لو أنّه كان فصلًا من فصول العام. وقد ترك معظمهم المدرسة مبكّرًا بسبب الظروف الاقتصادية السيئة، ويعملون بالأجرة اليومية في المزارع القريبة، بسبب ضآلة مساحات أراضيهم التي لا تتجاوز الفدّان للعائلة الواحدة، وبالتالي لا يتجاوز العائد منها عشرة آلاف جنيه كل ثلاثة أشهر (نحو 213 دولارًا أميركيًا). وبعد يومٍ طويلٍ من العمل في المزارع، يعودون إلى بيوتٍ تتشبّع جدرانها بالرطوبة، وجدران تغطيها طبقاتٌ من الطين والطحالب والفقر.

في كل عام، بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، ينتظرون ارتفاع البحر، كما يسمّون الحدث الذي يطال النهر، من دون أن يعلموا ما إذا كانت المياه ستتوقف عند حدود الأراضي أم ستتسلل إلى منازلهم. ومع ذلك، يبقون، ومع كل فيضان يواجهون الأزمة بمفردهم . في كل بيتٍ يوجد قارب صغير، يربطونه أمام الباب ويستخدمونه للتحرّك بين البيوت والأراضي حين تبتلع الماء الطرقات. وحين تغمر المياه المنازل، يصعدون إلى الأسطح، أو يبنون أكواخاً فوق الأراضي المرتفعة مؤقتًا. وحين تنحسر المياه أخيرًا، يعيدون ترميم حياتهم، يصلحون الجدران، ويزرعون الأرض نفسها من جديد.

لسد النهضة تفتعل فيضانًا صناعيًا يهدد دول المصب

12 بيان وزارة الموارد المائية والري المصرية: فيضان نهر النيل والإدارة الأحادية للسد الإثيوبي المخالفة للقانون الدولي

13 قناة الحدث: الدفاع المدني السوداني: خمسة مناطق بالخرطوم تعرضت للفيضان

14 Reuters : Surging Nile waters inundate Egypt and Sudan, revive dispute over Ethiopian mega-dam

15 فيضان النيل يُغرق أراضي طرح النهر.. الأهالي يستغيثون بالدولة والدولة تهاجم إثيوبيا

16 نشرة مدى مصر: توجيهات بإخلاء أراضي «طرح النهر»..ومصادر تنتقد تنصل «الري» من مسؤوليتها

17 بيان «وزارة الري» المصرية :بشأن «المتعدين» على أراضي الدولة

18 الشروق : مدبولي: أراضي طرح النهر جزء من النيل.. ولا يجوز البناء عليها أو زراعتها

رغم محاولات التأقلم، يجعل ضيق الخيارات موسمهم معادلةً خاسرة دائماً: إمّا البقاء في مناطق مهدَّدة بالغرق دوريًا، ومحاولة الاستفادة من الزراعة في مواسم بعيدة عن الفيضان أو من محاصيل قصيرة الأجل، وإما استئجار أراضٍ في مناطق أكثر أمانًا بأسعار تفوق طاقتهم الاقتصادية، تبدأ من نحو 30 ألف جنيه (630 دولارًا أميركيًا) وتصل أحيانًا إلى أكثر من 100 ألف جنيه (2000 دولار أميركي) للموسم الواحد.

لكن تدهور أوضاعهم الاقتصادية يجبرهم في النهاية على المخاطرة. فكما يقول وليد، وهو أب لطفلين، «لو معايا أجيب أرض أو أبني بيت، إيه اللي يقعدني هنا؟ وأتعذب أنا وعيالي؟». يزرع وليد ستة قراريط، أي ما يعادل ربع فدان تقريباً، ومثله مثل غالبية سكّان دلهمو، تدفعهم الحاجة إلى الزراعة حتى في موسم الفيضان، فيجازفون في كلّ عامٍ على أمل أن يكون الفيضان أهدأ هذه المرّة. وهذا العام كان أشد قسوة؛ المياه التي اعتاد سكان القرية أن تنحسر خلال أسبوعين من الفيضان، ظلّت ثابتة تغمر أراضيهم وتحاصر بيوتهم لأكثر من شهر.. حتّى خلال تلك الفترة، عاشت القرية بلا كهرباء، بعد أن قطعت السلطات التيّار الكهربائي بعد ارتفاع مستوى المياه تحت ذريعة السلامة العامّة، تاركة عائلات بأكملها في ظلامٍ دامسٍ تنتظر تراجع منسوب المياه.

مظالم على ضفاف النيل

أثار هذا الثبات غير المعتاد في منسوب المياه أسئلة بين الأهالي: ما الذي تغيّر؟ ولماذا طال الغرق؟ وكيف عاشوا شهرًا كاملًا في الماء والظلام من دون أن يخبرهم أحد بما ينتظرهم؟ ويرى باحثان مصريان في قطاع الريّ، طلبا عدم ذكر اسميهما، أنّ استمرار وجود المياه لفترة طويلة هذا الموسم ليس نتيجة الفيضان الطبيعي وحده، بل يعكس تحوّلًا في طريقة إدارة الدولة للنيل. وهنا، يوضح أحد الباحثين أنّ وزارة الريّ اشتكت لسنوات من أنّ البناء داخل أراضي طرح النهر يضيّق مجرى النيل ويعيق حركة المياه في الدلتا، مما يمنع وصولها إلى نهايات الترع خلال ذروة المواسم الزراعية، لكنّها لم تتخذ أي إجراءات جدية لتصحيح هذا الوضع الهشّ. هذه المرّة، بحسب الباحثين، بدا أن الوزارة اختارت تمرير المياه في المجرى الرئيسي بمعدّلات أعلى من المعتاد، بدلًا من تحويل الفائض السنوي إلى المفيض في توشكى، في ظل احتياجات مائية متزايدة، خاصة مع توسّع المشاريع الكبيرة، ومنها مشروع تحويل ما يقرب من نصف حصة فرع رشيد لصالح مشروع «الدلتا الجديدة» في الصحراء الغربية.

هذا التغيير، كما يقول الباحث الأوّل، قد يكون مفهومًا من الناحية الفنيّة، بما في ذلك استهداف زيادة إنتاج كهرباء السدّ العالي من خلال زيادة تمرير المياه، خصوصًا مع تضاعف كميّات المياه القادمة من المنبع. لكنّه كان ينبغي أن يترافق مع خطّةٍ موازية لحماية المجتمعات الأكثر هشاشة في المناطق المنخفضة. فالمشكلة بحسب رأيه ليست في الفيضان بحدّ ذاته، بل في غياب إدارةٍ انتقاليّة تسبق قراراتٍ كبرى، مثل الإزالات وتدفّق المياه، خصوصًا في مناطق تعتمد بالكامل على الأرض كمصدر للعيش والسكن.

أما الباحث الثاني، فيؤكد أنّ بقاء المياه في القرى أكثر من شهر بعد الفيضان ليس ظاهرةً معتادة، بل قرار ذو أبعاد سياسية، وتعود المسؤولية فيه إلى وزارة الري التي تدير حركة المياه. ويستدل إلى ذلك بصورٍ التقطت عبر الأقمار الاصطناعية، توضح أنّ الوزارة لم تبدأ في خفض منسوب المياه في قرية دلهمو إلا في اليوم الذي بدأت فيه حملة الإزالات، أي بعد شهرٍ من الغرق.

إفراغ المنطقة من السكّان

في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بدأت الجرافات الحكوميّة إزالة 114 منزلًا كمرحلة أولى[19] ، من أصل 300 منزل في قرى طرح النهر، ضمن خطّةٍ واسعة لإزالة التعدّيات على حرم النيل في فرع رشيد. وبنهاية الشهر، كانت الحكومة قد هدمت 327 منزلًا في محافظات البحيرة والقليوبيّة والمنوفيّة، وفقًا لبياناتٍ رسميّة. مع العلم أنّ معظم هذه البيوت والأراضي قائمٌ منذ عقود، ويدفع الأهالي مقابلًا سنويًا للجهة المسؤولة عن إدارة الأملاك الحكوميّة في مركز «شبين الكوم» لاستغلالها، رغم أنّ القانون لا يشرّع البناء في هذه المناطق.

وفي ظلّ هذه الحملة، كانت الجرافات تطيح بالبيوت، فيما وقف السكان على جانب الطريق، يحملون أطفالهم وحقائب صغيرة تحوي ما استطاعوا إنقاذه. «بلغونا قبلها بيومين بس محدش صدق إنهم هيشيلو البيوت»، هكذا يروي طارق الخولي، أحد السكّان، ما حدث. وهو الذي يزرع سبعة قراريط مع أسرته (أي نحو ثلث فدان)، معقباً: «دخلوا هدّوا البيوت ملحقناش نطلّع منها حاجة».

لقد تفرّقت العائلات بعد حملات الإزالة. بعضهم أقام في أكواخ من الخوص، وآخرون لجأوا إلى أقارب في قرى مجاورة، بينما افترش آخرون غرفًا زراعيةً خشنةً تقع على أطراف الحقول. في الوقت الحالي، يعيش طارق، مع المئات من جيرانه، في أكواخ مؤقتة صنعوها بأيديهم، بعد أن هُدم البيت الذي أمضى فيه عمره. كان يستعدّ أيضاً لزفافه قبل نهاية العام، وقد أنهى لتوّه بناء طابقٍ ثانٍ، لكنّ الجرّافات سبقته. أمّا وليد، فاضطر إلى إرسال زوجته وأطفاله إلى قرية مجاورة للإقامة في منزل جدّتهم، بينما يقيم هو في المزرعة التي يعمل فيها في محافظة الإسماعيلية، منتظرًا أيّ حلّ. في ليلةٍ واحدة، فقد قطعة الأرض التي يزرعها والبيت الذي يؤويه. وعلى حدّ تعبيره، لم يعد يعرف «كيف يبدأ من جديد».

مشروع الصحراء الغربية: المستفيدون والمتضرّرون

لم تُعلن السلطات المحلية عن بدائل سكنية للمتضرِّرين، ولم يُفتح باب للتعويض، ولا يعرف الأهالي ما إذا كان سيُسمح لهم يومًا بالعودة إلى الأراضي الزراعية. تعتبر[20] وزارة الريّ هدم المنازل كان إجراءً ضروريًا لما تسّميه «ضبط النيل»، ولحمايته من الاعتداءات الخطيرة[21] . لكن ما جرى في دلهمو، ومثيلاتها من القرى، لا يمكن عزله عن التحوّلات التي شهدها الريف المصري خلال العقود الأخيرة. ففي وقت تتوسّع الدولة في مشاريع الاستصلاح الضخمة في الصحراء، يتراجع حضور الفلّاحين الصغار بسبب حسابات السياسات الزراعية. تدريجيًا، سُحِب الدعم الفنّي والمالي الذي كانوا يتلقّونه، وتمّ توجيهه إلى كيانات استثماريّة كبيرة، تُمنح الأولوية في الحصول على الأراضي والمياه والبنية التحتية، كجزءٍ من توجّه قومي لبناء «ريف مصري جديد»، بهدف دعم الأمن الغذائي في ظلّ زيادة الطلب على السلع الغذائية، فيما تتآكل موارد الريف القديم.

في الصحراء الغربية، خُصّص[22] مشروع «الدلتا الجديدة»، وهو أكبر المشاريع الزراعية الوطنيّة حاليًا، لكبار المستثمرين وحدهم، بدعوى تجنّب تجزئة الأراضي والملكيات إلى قطع صغيرة كما حدث في الأراضي القديمة. لذلك، رفعت الشركة الحكومية المسؤولة عن إدارة مشروع «الريف المصري»[23] أسعار الأراضي المطروحة للاستثمار، بما يناسب المستثمرين الجدد، ما جعل قدرة صغار الفلّاحين في الوادي والدلتا على تحمّل الكلفة شبه مستحيلة. وفي الوقت الذي تُسخّرفيه الدولة مواردها وبنيتها التحتية لخدمة هذه المشاريع الصحراوية[24]، تتقلّص خيارات فلّاحين الأراضي

19 بيان «وزارة الري» المصرية : بشأن حملات إزالة التعديات على مجرى نهر النيل - فرع رشيد
20 بيان «وزارة الري» المصرية : فيديو بشأن الحملة الموسعة لإزالة التعديات على نهر النيل - ضمن حملة «المشروع القومي لضبط النيل»
21 البوابة نيوز: محافظ المنوفية يتابع جهود إزالة التعديات الخطرة على أراضي طرح النهر
22 مدى مصر: لمن الأرض اليوم؟ مستقبل مصر
23 موقع شركة تنمية الريف المصري الجديد
24 مدى مصر: «جريان» يروي الصحراء بعطش الدلتا

القديمة، الذين يواجهون أزمات المياه وملوحة التربة[25]، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتقلّبات الطقس[26].

مع تزايد آثار تغيّر المناخ، تتسّع الفجوة بين خطط التكيّف الرسمية وواقع أولئك الذين يعيشون في الصفوف الأمامية لأزمة المناخ لمواجهة نتائجه. تشير تقارير البنك الدولي ومنظمّة الأغذية والزراعة إلى أنّ صغار الفلّاحين في مصر هم الأكثر هشاشة أمام صدمات المناخ[27]. ورغم أنّهم يمتلكون نحو نصف الحيازات الزراعيّة[28] وينتجون معظم الغذاء الأساسي للبلاد، فإن أغلبهم يفتقر إلى التأمين الزراعي، ولا يستطيع الحصول على التمويل والتكنولوجيا اللازمة. وبالرغم من ما تعلنه الحكومة من خطط للتكيّف، يبقى غياب مشاركة المجتمعات المحليّة عاملاً يجعل هذه الخطط بعيدة عن أولويات الذين يختبرون آثار تغيّر المناخ يوميًا في أراضيهم وبيوتهم.

انبعاثات الشمال وحكومات الجنوب

هذا الهامش الضيّق ليس محليًا فقط. وفقًا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لا يحصل صغار الفلّاحين حول العالم إلا على 1.7% من تمويلات المناخ، رغم أنّهم الأقل إسهامًا في الانبعاثات والأكثر تضرّرًا منها[29] . منذ أنّ بدأ الشمال الصناعي سباقه على النمّو[30]، أخذ الجنوب يدفع الفاتورة الأكبر، من الجفاف إلى الغرق. وبينما تتبادل العواصم في الغرب والشرق الاتهامات حول نسب الانبعاثات وتدفّقات السدود، يظلّ أثر تلك القرارات واضحًا هنا، في دلهمو وسواها من قرى الدلتا.

في الخطاب الرسمي، تبدو العدالة المناخية مجرّد أرقام وجداول، وحصص تمويل، وخطط للتكيّف، ومشروعات ضخمة للهجرة نحو الصحراء. أما في دلهمو، فتأخذ العدالة المناخية شكلًا مختلفًا: ما حدث هناك ليس مجرّد تناقض بين ما يُقال في القمم العالمية وما يعيشه الناس في هذه القرى المهمشة، بل اختبارًا عمليًا لمصداقية تصريحات القادة بشأن العدالة المناخية.

25 شبكة سيادة: التغير المناخي وتملّح الأراضي يعمقان معاناة فلاحي دلتا النيل

26 مدى مصر: أراضينا المنهكة.. والجو المتقلب

27 FAO: «Towards climate-smart agriculture in Egypt: Scaling up sustainable practices for enhancing agrifood system resilience and adaptive capacity»

28 مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد 13 (7): 271- 287، 2022: رؤى الزراع حول مشكلة التفتت الحيازي وآليات تجميع الحيازات المفتتة في محافظة المنوفية

29 FAD: Examining the Climate Finance Gap for Small-Scale Agriculture

30 مدى مصر: من قمة المناخ إلى قمة النفط.. كيف تحول «كوب» عبر عقود؟

لم يكن فيضان هذا العام، كسابقه، مجرّد حدثٍ طبيعي على الإطلاق؛ بل نقطة تقاطعٍ بين تغيّرٍ مناخي يشتدّ، وإدارةٍ مائيةٍ بأولوياتٍ جديدة، وسياساتٍ زراعيّة تفتح المجال أمام كبار المستثمرين وتغلقه في وجه من يزرعون على الحافّة. ما يكشفه هذا التقاطع هو أنّ التكيّف مع تغيّر المناخ لا يمكن أن يُختزل في إدارة المنسوب، أو في رسم لمشاريع جديدة، بل في طريقة توزيع الخسارة: منْ يتحملها، ومنْ يُحمى منها، ومَنْ يُستبعَد من أي تفاوض حولها.

مصر
نظرة سريعة

اقتصاد وهشاشة معيشية

- انكماش الناتج المحلي: أكثر من 40% منذ 2019
- نسبة الفقر: 44% من السكان
- الزراعة: توفر نحو 6% من فرص العمل

الغرق والفيضان

- غرق أكثر من 1124 فدانًا + مئات المنازل
- فيضانات في البحيرة + المنوفية (دلهمو الأكثر تضررًا)
- ارتفاع المناسيب أدى إلى غمر قرى منخفضة عن النهر بنحو 4 أمتار

إدارة المياه والجدل الإقليمي

- انخفاض تدفق الأمطار بسبب نمط مناخي متطرف في شرق إفريقيا
- جدل حول إدارة سدّ النهضة وتأثيره على الفيضان
- اتهامات متبادلة بين مصر وإثيوبيا حول التصريف والإدارة

خسائر بيئية وزراعية

- خسائر زراعية: 1.3 مليار دولار
- تضرر 130 بلدة
- احتراق 5745 هكتارًا بالفوسفور
- انخفاض الأمطار: أكثر من 50% (شتاء 2024–2025)
- انخفاض تدفقات الأنهار: حتى 23%
- اختفاء 60% من الينابيع

حنّاء قابس: جفاف على الرّاحة وفي الواحة

ندى الهمّامي

تقتصر زراعة الحنّاء أو «الحِنّة» في البلاد التّونسيّة على عددٍ محدودٍ من المناطق، وتتركّز أساسا بواحات قابس، التي اكتسبت شهرة في إنتاجها حتّى صارت مقترنةً بها.

اليوم، وفي هذه الواحات، حيث تراقصت أوراق الحنّة مع نسائم البحر الأبيض المتوسط لسنوات عديدة، تصارع هذه الشُّجيرة، إلى جانب الزراعات الأخرى، معركةَ البقاء. فهذه الواحة، أو «الغابة» كما يُسميها السكان المحليون، تذبل تحت وطأة عطشٍ لا يرحم، بينما يستنزف المجمع الكيميائي التونسي مياهها.

وما يجعل هذا الاستنزاف أشدّ وطأة أنّ ما يُفقد ليس الماء وحده، بل شُّجيرة غاصت جذورها في الأرض وفي الذاكرة معًا؛ فمنذ وصول الحنّاء إلى تونس، ارتبطت بالفرح والبركة حتّى غدت تُلقّب بـ«ثمار الجنّة»، وأصبحت جزءاً من حياة الناس في تونس، حاضرةً في مراحلها المختلفة، ومرافقةً لطقوس الانتقال بينها، لما يُعتقد أنّ لها من خصائص تطهيريّة وحمائيّة. فقبل الولادة وبعدها، تحرص المرأة على التزيّن بالحنّاء، لا سيّما في التجربة الأولى للأمومة. كما يُوضع شيء من الحنّاء على كفّ المولود الجديد عند بلوغه عامه الأول، وهو ما يُعرف بـ «التحجيل[1]». ولاحقًا في حفلات الزّفاف، تُستهلّ مراسم العرس بتخضيب العروس يديها وقدميها بالحنّاء، والتي تُعَد من أسباب التباهي والتفاخر بين العرائس ليلة الزواج. أمّا بالنسبة للعريس، فيخضّب ثلاثة أصابع من اليد اليسرى للتبرُّك بالحنّاء، نظرًا للاعتقاد السائد بأنّ هذه المادّة ترمز إلى الحنان والبركة والسعادة، حيث كانت تسمّى في اليمن قديمًا «الحنون». ولم يقتصر حضورها على الطقوس فقط، بل امتدّ ليُلوِّن الموروث الشفهي، من أهازيج وأمثال تتناقلها الأجيال. لذا، فإنّ اندثار هذه النبتة اليوم هو رحيل يتعدّى حدود الواحة؛ إنّه طيٌّ لصفحاتٍ من الذاكرة الجماعيّة، وإسدالُ الستار على ممارساتٍ ثقافيّة شكّلت هويّة التونسيين وعبّرت عن أعمق لحظات وجودهم.

1 الجرد الوطني للتراث الثقافي اللامادي بطاقة جرد عنصر رقم 3/067

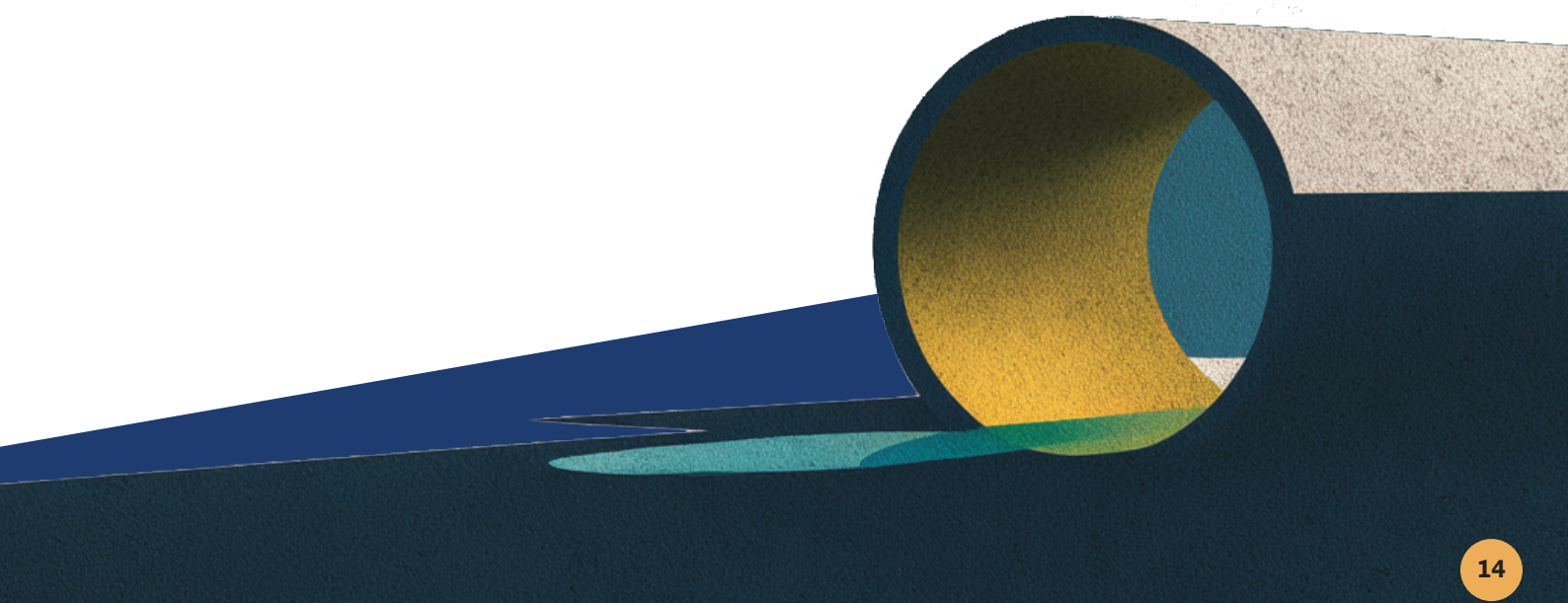

واحات قابس كمنظومة إنتاج متكاملة

واحات قابس ليست مجرّد فضاءات معزولة في الصّحراء تنتج التّمور مرّة واحدة في السّنة، بل هي منظومة إنتاج متكاملة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وفي فلسفة المكان[2]، تقوم هذه المنظومة على منطقٍ دوريٍّ متجدّد: فالماء يسقي النخيل، والنخيل يصدّ الرياح ويوفّر الظلّ للأشجار المثمرة، التي بدورها تحمي المحاصيل الأدنى منها، من علفيةٍ كالفصّة إلى صناعيةٍ كالحنّاء والتبغ.

وفي قلب هذا التوازن الدقيق بين الإنسان والطبيعة يكمن بُعدٌ اجتماعي لا يقلّ أهمية. إذ إنّ الفلاحة في قابس عائليّة بامتياز، فصِغر الأراضي الزراعية يجعل الأسرة تدير الأرض بنفسها، من دون الحاجة لتوظيف عمّال بأجر، مما جعل الواحة مساحة للتضامن العائلي قبل أن تتحوّل إلى وحدة إنتاج. وقد ظلّ هذا النظام برمّته رهينًا بقرب مصادر المياه الجوفيّة؛ فالواحات التي تقع بالقرب من منابعها، مثل واحة شنني، تتميّز بالخضرة والخصوبة، وكان الضغط الطبيعي للمياه الارتوازية[3] يكفل تدفّقها عبر شبكة من القنوات الترابية المعروفة بـ«السواقي»، لتصل إلى كلّ قطعةٍ زراعيّة في انسجامٍ تامّ مع الظروف المناخيّة وخصوصيّة الموارد الطبيعيّة المحليّة.

من الساقية الترابية إلى السّاقية الإسمنتية: تحديث مفروض

بدأ نظام الريّ التقليدي للواحات يتأثّر سلبًا منذ سبعينيات القرن الماضي، بسبب زيادة استهلاك المياه لمدينة قابس، مع تمركّز المجمع الكيميائي التونسي وبدء حفر الآبار التي تغذّيه أسفل الواحة. فتدهورت الوضعيّة المائيّة، حتى جفّت كافة العيون بحلول عام 1990[4]، إذ يستخدم المُجمّع الكيميائي المياه لتبريد المواد الكيميائية أثناء معالجة الفسفاط أو لإنتاج مواد كيميائية أخرى. ويبلغ إجمالي المياه المتاحة للواحات نحو 14,400 متر مكعب في الساعة، بينما يستهلك المجمع الكيميائي في صناعة قابس نحو 5,400 متر مكعّب في الساعة، أي ما يعادل 30% من مياه الريّ المتاحة للواحات[5]. بعبارةٍ أخرى، من كل ثلاثة أمتارٍ مكعّبٍ متاحةٍ للواحة، يستولي المُجمّع على واحدةٍ منها.

لقد أدّى هذا الوضع إلى استنزاف تدريجي للطبقات الجوفيّة وإلى حصول تغييرٍ في منظومة الريّ التقليدي؛ فمع الضغط المتزايد على الطبقات السطحية اختفت ظاهرة الارتوازية، فاستبدلت الدولة القنوات الترابية بأخرى إسمنتية، ومع جفاف الطبقات السطحية تمّ التخلّي عن الحفر الارتوازي لصالح الضخّ للوصول إلى الطبقات الأعمق.

في الواقع، زاد هذا التحديث المفروض على أنظمة الريّ من معاناة الفلّاحين؛ فالقنوات الإسمنتية لا تصل جميعها إلى المقاسم، والشبكات الجديدة سيئة الصيانة، ما يفتح الباب للتسرّبات والإغلاقات غير المحكمة، إضافةً إلى انتشار التوصيلات العشوائية نتيجة عجز هذا النظام عن تلبية احتياجات جميع الفلّاحين. وقد دفعهم ذلك للبحث عن حلول بديلة، حتى وصل عدد الآبار غير القانونية إلى نحو 750 بئرًا، منها 187 بئرًا مُسجلة في واحة جارة-شط السلام[6].

2 يقصد بفلسفة المكان، في هذا السياق، النظرَ إلى واحات قابس بوصفها أكثر من فضاء جغرافي أو وحدة إنتاج، إذ هي مكان مُعاش تشكّلت فيه هوية السكان وذاكرتهم الجماعية عبر أجيال متعاقبة. فالعلاقة بين الإنسان القابسي وواحته ليست علاقة مالك بأرضه، بل علاقة انتماء وجودي: الواحة هي التي رسمت إيقاع حياته اليومية وأمدّته بمنظومة من القيم والمعتقدات المرتبطة بالأرض والماء والنبات. وهو ما يُقاربه الفيلسوف الفرنسي غاستون باشلار في جماليات المكان (1957) حين يتحدث عن الفضاء الذي لا يكتفي بإيواء الإنسان بل يُشكّل وعيه وتصوّره للعالم

3 المياه الارتوازية في واحات قابس هي مياه جوفية عميقة محصورة بين طبقتين غير نافذتين، تندفع نحو السطح تلقائياً تحت تأثير ضغط هيدروستاتيكي طبيعي دون الحاجة إلى رفع آلي. وتنتمي هذه المياه أساساً إلى طبقتي المتداخل القاري والمركب النهائي اللتين تشكّلان نظام طبقات المياه الجوفية للصحراء الشمالية الغربية المشترك بين تونس والجزائر وليبيا. وقد أفضى الاستغلال المفرط لهذه الطبقات إلى تراجع الضغط الارتوازي وانحسار الينابيع الطبيعية التي كانت تغذي الواحة
تعريف مترجم من Hydrogeochemical characterization of the Continental Intercalaire aquifer southern Tunisia

4 Compétition sur les ressources hydrauliques et marginalisation sociale, à qui profite la disparition des canaux ? Le cas des oasis de Gabès en Tunisie Habib Ayeb

5 المصدر السابق نفسه.

6 LES RESSOURCES EN EAU DANS L'OASIS DE GABES ENTRE PENURIE ET MAUVAISE GESTION

أدّى كل ذلك إلى تمديد دورة توزيع المياه لتصل إلى شهرين، كما ساهم في تدهور جودة التربة؛ فندرة المياه تعني تقليل كمية الغمر للمحصول، بالتالي تعاني الأراضي الفلاحية من ظاهرة التملّح المتزايدة. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي جفاف الينابيع والوادي، وتغيّر المناخ مع ارتفاع مستوى البحر، إلى تسرُّب مياه البحر إلى طبقات المياه الجوفية للواحة، وهو ما يشكّل تحديًا إضافيًا لصغار الفلاّحين.

الماء من حقٍّ إلى سلعة

بهذه الطريقة، لم يكن مشروع تحديث تقنيات الرّي والانتقال من السواقي التّرابية إلى السواقي الإسمنتية، مجرّد تحديث تقني بريء، بل كان في جوهره إعادة توزيع للسلطة على الموارد؛ فبينما كانت السواقي الترابية تقوم على منطق الاشتراك والتكافل وتُقرّ للفلاّح بحق أصيل في ما تجود به أرضه من ماء، جاءت السواقي الإسمنتية حاملةً منطقًا مغايرًا، جعل الماء سلعةً تُقاس بالكميّات، وتُحدَّد بالدورات، وتُثمَّن بالأسعار. وبذلك انتُزع الماء من الفلاّحين، المالكين الحقيقيين للأرض، ليُعاد توزيعه وفق أولويات لا تعترف بالواحة إلّا مجالًا هامشيًا في خريطة التنمية.

وفي نهاية المطاف، لم يكن هذا التحديث سوى ترجمة صريحة لخيار سياسي واضح: تغليب رأس المال الصناعي على الفلاحة الواحية ومصادرة الموارد، فتراجعت الأراضي الزراعية أمام الزحف العمراني، وحُرمت الغابة من الماء لريّ إنتاج الفسفاط، وصار الفلاّح يستجدي ماءه في أرض كان مياهها ملكًا له.

معرفة محلية مدفونة وتهميش اجتماعي

على مدار عقود، غيّرت السياسات التنموية القائمة على التحديث التقني للبلاد المشاهد الزراعية والهيدروليكية والاجتماعية بشكل كبير. ففي قابس على سبيل المثال، أضعفت هذه السياسات الأطر التقليدية للواحة وأنتجت أشكالًا متعدّدة من التهميش الاجتماعي، خاصّة على صعيد الفلاحة العائلية. وكنتيجة مباشرة لذلك، ضاع كمّ هائل من المعرفة المحلية وقواعد إدارة الموارد الجماعية، لصالح معرفة حديثة مرتبطة بديناميكيّات السوق والهوس بالربحية، حيث أصبح «الخبير» و«الأكاديمي» يمارسان دورًا مركزيًا في السيطرة على القرار على حساب الفلاح، الذي يعرف أرضه واحتياجاتها أكثر من أي خبير. والأخطر من ذلك، أنّ المعرفة الكولونيالية وما بعد الكولونيالية قد غيّرت نظرتنا إلى المجال الجغرافي نفسه. فأصبح الراعي والفلاّح شخصيتين هامشيّتين في المشهد الاجتماعي، رغم كونهما محور الإنتاج الفعلي، بينما صار العمل في المصنع أكثر قيمة من خدمة الأرض.

رأس المال واليد العاملة: المجمع الكيميائي التونسي كمُحرِّك للنمو الديموغرافي

شكّل تحوُّل المجمع الكيميائي التونسي إلى منطقة صناعية بأكملها محرّكًا ديمغرافيًّا قويًّا نظرًا لحاجته إلى يد عاملة وفيرة لخدمة لرأس المال. هذا النّمو كشف لاحقًا عن هشاشة التخطيط العمراني وغياب الرؤية الاستراتيجية، إذ إنّ قلّة الأراضي المخصّصة للسكن وغياب خطط التنمية الحضرية المتكاملة ساهم في خلق معادلة مدمرة دفعت السكان حتمًا نحو البناء العشوائي على الأراضي الواحية من المطوية شمالاً إلى الزارات جنوباً[7]. مع كل ساكن جديد يُضاف إلى هذه المدينة، يزداد الضغط على موارد مائية لم تعد تتحمّل مزيداً من الضغط.

وتشير وكالة الأراضي الزراعية في قابس إلى فقدان الواحة لنحو 10 هكتارات سنويًا منذ أواخر الثمانينيات لصالح التمدّد العمراني. وبين العطش الذي تعيشه الواحات وارتفاع كلفة الحصول على الماء، وما تتجرّعه بعض الأسر من مرارة عند بيع أراضيها لمضاربين عقاريين يبحثون عن أراضٍ للبناء، انخفضت مساحة الأراضي

7 بحسب شهادة أحد السكان المحليين.

المروية تقليديًا في الواحات إلى النصف خلال الثلاثين عامًا الماضية.

ولم تَعُد المناطق غير المرويّة سوى مواقع للبناء أو في طور التحوّل العمراني، مما أدّى إلى بروز أحياء عشوائية مثل حيّ زريق جنوب غرب المدينة. واليوم، نشهد عملية ملموسة لتحضّر الواحة الرئيسية، وظهور واحات صغيرة جديدة على الأطراف الحضرية.

مصادرة الموارد: كيف اختفى ثُلث واحات قابس

أسفرت العمليات المتعاقبة لاستغلال الموارد، وخصوصًا المياه والأرض، عن تقلّص مساحة الواحات، لا سيّما «التقليدية» منها. فواحة قابس التي تتكوَّن من نحو عشر واحات (وذرف، المطوية، غنوش، شط السلام، بوشمة، شنني، تبلبو، كتانة..)[8]، والتي كانت تبلغ مساحتها 1050 هكتارًا في أواخر الستينيات، لا تتجاوز اليوم 700 هكتار، فقد فقدت بذلك ثُلث مساحتها بمعدّل فقدان يبلغ 10 هكتارات سنويًّا[9]. ومن المفارقات العجيبة أن تذبل الواحة جنوب المتوسط، بينما تُستخدم مياه الفسفاط لزيادة الإنتاج الفلاحي على الجانب الآخر من ضفاف المتوسط!

عطشى ومستفيدون

لعلّ اتخاذ الدولة لخيار التصنيع كسياسة تنموية في الجنوب التونسي كان ترسيخًا فاضحًا للتقسيم الدولي للعمل، حيث تتركّز مراكز رأس المال في مناطق محددة بينما تُجبر الأطراف التابعة على توفير الموارد الطبيعية الأولية. وكذلك التقسيم الدولي للطبيعة القائم على النمط الاستخراجي الذي تعاني منه المجتمعات المحلية بشدّة، حيث يبدأ باستخراج الفسفاط من الحوض المنجمي وينتهي بسكب الفوسفوجيبس غير المعالج في خليج قابس. هذا النمط يعيد إنتاج نفسه باستمرار من خلال نهب الموارد، التهميش، وزيادة التدهور البيئي.

فالأرض تُعد مصدرًا رئيسيًا للثروة وينبوعًا لاستخراج القيمة، مما يفرض الإبقاء على الجنوب الزراعي

8 Le système oasien de Gabès : un trésor agricole millénaire menacé
9 Des étages de béton contre des étages de cultures : les oasis de Gabes

كاحتياطي للعمالة ومصدر للموارد. ومن هذا المنظور، لا يُعتبر تصدير الفسفاط سوى نمط متكرّر لتفاعل المركز مع الأطراف واستمرار للعلاقات الكولونيالية؛ فقد كانت تونس حتّى عام 2010 من كبار المنتجين عالميًا بنسبة 10% من الصادرات، ومن بين أبرز ثلاثة موزّدين للأسمدة الكيميائية إلى أوروبا إلى جانب المغرب وروسيا.

إذاً، إنّ سياسة التصنيع في قابس لا تتجاوز كونها ترجمة لعلاقات التبعية التي عاشتها تونس منذ القرن التاسع عشر مع القوى الاستعمارية السابقة، كنتيجة حتمية للمديونية. وما فرضته علينا برامج الإصلاح الهيكلي التي أجبرت الدولة على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستخراجيّة للحصول على العملة الصعبة. فنحن نصدّر مياهنا وأراضينا إلى أسواق عالمية تنافسنا فيه دول منافسة من دول الجنوب العالمي التي سارت على نفس النهج الاقتصادي، مقابل بضعة من الدولارات لتسديد الديون وتوريد الغذاء[10].

فك الارتباط يبدأ من واحات قابس

الصراع في قابس اليوم هو صراع على من له الحقّ في تعريف طبيعة هذا الفضاء والاستخدامات المستقبلية لموارده: يسعى المجمّع الكيميائي، مدعومًا بخيارات الدولة التنموية، إلى فرض رؤيته على المنطقة كفضاء صناعي، بينما يقاوم الفلّاحون والنساء هذا التصوّر ويدافعون عن حقّهم في فضاء فلاحي مستدام. ويبدأ ذلك بالحفاظ على البذور الأصلية، واعتماد تقنيّات زراعية تراعي خصوصية الواحة المصممة في الأصل للاكتفاء الذاتي لمجتمعاتها الصغيرة، وصولًا إلى استخدام مخلّفات النّخيل في التسميد لتقليل تسرّب الماء في التربة، مما يحافظ على رطوبة الأرض لفترة أطول، ويقلّل معدلات الريّ ومن التبخّر.

وأهم أشكال المقاومة يتمثّل في استرجاع الممارسات التشاركية في الواحات، مثل «الرغاطة»، وهي عبارة عن عمل تكافلي يشارك فيه أهالي المنطقة لمساعدة أحد السكان جماعيًّا. فقد أدّى تجريد السكان المحليين من إدارة المياه، أولًا من قبَل الفرنسيين ثم من قبَل الدولة المستقلّة، إلى تعطيل هذا النظام التشاركي بالكامل، بدءًا من إدارة الماء ووصولًا إلى أشكال التعاون والتضامن، مما تسبّب تدريجيًّا في تفكّك النسيج الاجتماعي. كما تتجلّى هذه المقاومة في الحفاظ على علاقات إنتاج عائلية بحتة، على عكس علاقات الإنتاج الإقطاعية المنتشرة في واحات الجريد، خاصّة في توزر. فهذه العلاقات لا تقتصر على إنتاج السلع فقط، بل تمتدّ لتشمل تجديد الموارد الطبيعية والمعارف والروابط الاجتماعية، وضمان استمرارية الحياة الفلاحية بكل أبعادها: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما يحاول الفلّاحون تحويل عطش الواحات إلى قضية سياسية، من خلال الاحتجاج المتواصل على انتهاكات المجمّع الكيميائي، بعيدًا عما يُروَّج من نُدرة في الموارد، لمطالبة الدولة بمراجعة هذه السردية والتركيز على الكُلفة المائية والبيئية للسعي خلف المكاسب المالية[11].

هكذا يسعى الفلّاحون في قابس إلى استعادة قدرتنا على فكّ هذا الارتباط وإيجاد طريق العودة. فسيادتنا الغذائية لا تتحقق إلا من خلال سيطرتنا على الموارد المحلية، عبر حلول تولد من رحم المجتمعات نفسها، وليس عبر قرارات عمودية مفروضة من السلطة.

10 جذور سياسات التبعية: في تاريخية الفائض الزراعي.
11 أزمة المياه و سياسات التبعية: وقفت الزنقة بالهارب.

أنامل القابسيات المُقاوِمة

في قلب هذا الصراع على الأرض والماء والهوية، تقف المرأة القابسية شاهدةً وفاعلةً في آنٍ واحد. إذ تبرز «الحنّانة» أو «الحنّاية» أو «الماشطة»، أي المرأة المتخصّصة في الحنّاء في قابس، كعنصر محوري فاعل في قلب هذه المقاومة وحارسة لطقس اجتماعي يربط الواحة بالمجتمع، ويصل الرّاحةَ [12]بالغابة. كما تخلق اقتصادًا قائمًا على المعرفة التقليدية والشبكات الاجتماعية، وتقف وتقاوم بأناملها غلاء المنتوج، ونقص توفره، وزحف مواد التجميل العصرية التي تهدف إلى طمس هويتنا.

في واحة قابس، تُكتب ملحمة مقاومة بأوراق الحنّاء، وبعرق الفلاحين، وبأنامل النساء اللواتي يرفضن الخضوع لنظام نيوليبرالي غير عادل، مجحف واستغلالي.

12 في لسان العرب، راحة اليد: تُعرف بأنها باطن الكف، أي: الجزء الداخلي من اليد الذي يواجه راحة الجسم.

قابس

نظرة سريعة

الماء تحت الضغط الصناعي

- إجمالي المياه المتاحة: 14,400 م³/ساعة
- استهلاك المجمع الكيميائي: 5,400 م³/ساعة (30%)
- تحوّل الماء من مورد مشترك إلى مورد مُدار صناعيًا

انهيار النظام المائي التقليدي

- جفاف العيون بالكامل: عام 1990
- اختفاء الري الارتوازي تدريجيًا
- استبدال السواقي الترابية بـ قنوات إسمنتية

الزراعة غير القانونية والتملّح

- نحو 750 بئرًا غير قانونية
- فقط 187 بئرًا مسجّلة (واحة جارة–شط السلام)
- تمدد دورة توزيع المياه إلى شهرين
- تزايد تملّح التربة + تسرب مياه البحر

تقلّص الواحات

- المساحة: من 1050 هكتار← 700 هكتار
- خسارة نحو 10 هكتارات سنويًا
- تراجع النظام الواحي لصالح التمدد الصناعي والعمراني

حاضر ومستقبل الزراعة في لبنان في مواجهة الانهيار والحرب والتغيّر المناخي

هاني عضاضة

تشير التقارير الحكومية الرسميّة إلى أنّ الناتج المحلّي الإجمالي في لبنان قد انكمش بنسبة تجاوزت 40% منذ الانهيار الاقتصادي والمالي الكبير في العام 2019. هذا الانكماش أثّر بشكلٍ غير مباشر على قدرة القطاع الزراعي على الاستدامة والإنتاج، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الفقر وفقًا لتقارير البنك الدولي إلى 44% من سكّان لبنان. صحيح أن القطاع الزراعي لا يشكّل نسبة كبيرة من الناتج المحلّي الإجمالي، إلا أنّه لا يزال قطاعًا أساسيًا، خاصّة من حيث توفير فرص العمل لنحو 6% من اليد العاملة اللبنانيّة، وضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي.

ومع استمرار تأثيرات وتداعيات الانهيار اللبناني على مختلف جوانب الاقتصاد والحياة الاجتماعيّة، وانسداد الأفق السياسي والأمني، باتت التحدّيات التي تواجه الزراعة في لبنان متعدّدة الأبعاد. يعاني المزارعون من آثار الحرب الإسرائيلية الأخيرة التي تسبّبت في تدمير واسع للبنية التحتية الزراعية والمناطق المحيطة، بالإضافة إلى التغيّرات المناخية القاسية التي تُفاقم أزمة المياه وتؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، واستخدام العديد من المزارعين للمبيدات والأسمدة الممنوعة دوليًا بسبب الضغوط الاقتصاديّة.

أمّا الظروف الاجتماعية للمزارعين فتتدهور من دون توقّفٍ، حيث يتأثّرون بشكلٍ مباشر بانهيار الليرة اللبنانية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ورفع الدعم الحكومي عن القطاع الزراعي، والزيادات الضريبية على المحروقات، واستمرار إهمال الحكومات اللبنانية المتعاقبة للزراعة والصناعة بشكلٍ خاص، في محاولات بائسة لإنعاش الاقتصاد الريعي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنتجات الزراعية اللبنانيّة المعدّة للتصدير حصاراً، بحيث يُمنع مرورها عبر الترانزيت بسبب التعقيدات السياسية والأمنية من جهة، وارتفاع تكاليف النقل من الجهة الأخرى.

لكن وسط هذا المشهد القاتم، بل وبسببه في الكثير من الأحيان، يتّجه العديد من المزارعين أيضًا نحو الزراعة المحلّية الإيكولوجية. فبعد ستّ سنوات من الانهيار والتعرّض لخسائر قاسية ومتتالية، لم يعد لدى الكثيرين من سكّان الأرياف البعيدة والمهمّشة خيارٌ آخر سوى توفير بدائل مستدامة لإنتاج الغذاء.

خراب القطاع الزراعي بين الحرب والجفاف وفوضى المبيدات

يُظهر تقرير «لبنان: تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد (IPC)» للفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر 2025، الصادر عن برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظّمة الأغذية والزراعة (FAO)، أن واحدًا من كل خمسة أشخاص في لبنان يعاني من انعدامٍ حادٍّ أو طارئٍ في الأمن الغذائي خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2025. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الحرب الأخيرة التي ألحقت أضرارًا فادحة بالقطاع الزراعي، وأدّت إلى تراجع الإنتاج الزراعي، بخاصة في مناطق الجنوب والبقاع، رغم التقديرات المتضاربة حول الخسائر[1].

وتشير تقارير منظّمة الأغذية والزراعة إلى أن البنية التحتية والأراضي الزراعية قد تعرّضت لتدميرٍ واسعٍ في 130 بلدة لبنانيّة. أما وزير البيئة السابق، ناصر ياسين، فيشير إلى أنّ إسرائيل قد أحرقت أكثر من 5745 هكتارًا من الأراضي والغابات باستخدام قنابل الفوسفور الأبيض. وبحسب بيانات البنك الدولي، فتقدّر خسائر القطاع الزراعي الكليّة جرّاء الحرب الإسرائيلية وحدها بـ 1.3 مليار دولار أمريكي، وتشمل المحاصيل والأراضي والثروة الحيوانية ونزوح المزارعين.

غير أن الضرّر المزمن الذي يصيب القطاع الزراعي اللبناني، ويتسبّب بتدهور الإنتاج الغذائي الذي ينخفض معدّله في ذروة فترات القحط إلى 20%، يرتبط بتداعيات التغيّر المناخي الحادّة؛ فقد أصبح لبنان يواجه موجات جفافٍ دائمة، حيث انخفض تدفّق 12 نهرًا بنسبة تجاوزت 23% مقارنة بعام 1965، واختفت 60% من الينابيع، فيما انخفض تدفق 60 مجرى مائي موسمي بنسبة 50% عن المستويات الطبيعيّة. في حين تتعرّض بعض الأنهار للجفاف لأكثر من تسعة أشهر في السنة. كما انخفض المعدّل العام للمتساقطات في موسم شتاء 2025-2024 بنسبة تفوق 50% مقارنة بالسنة السابقة بحسب مصلحة الأرصاد الجوية، مما أدّى إلى تقلّص إضافي في المساحات المزروعة[2].

وفي وقت يعاني مزارعو الجنوب من آثار الحرب الإسرائيلية المدمّرة، فإنّ مزارعي البقاع يعانون من ارتفاع تكاليف الريّ بسبب الجفاف الشديد، ما دفعهم إلى تقليص المساحات المزروعة أو التخلّي عنها. ويقول رئيس تجمّع مزارعي وفلاّحي البقاع ابراهيم ترشيشي، في تصريح صحفي سابق، إنّ «نحو 15% منهم فقدوا محاصيلهم بالكامل، في حين لم يحصد نصفهم سوى نصف الكمية المعتادة، رغم أنهم تحمّلوا تكاليف الإنتاج نفسها. أما الباقون، فقد اضطروا إلى رفع كلفة الريّ إلى 4 أضعاف»، مؤكّدًا أن محصول القمح كان الأكثر تضرّرًا من غياب الأمطار[3].

ووفقًا للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، فإنّ منسوب التدفّقات على بحيرة القرعون لم يتجاوز 45 مليون متر مكعّب خلال الموسم المذكور، في حين يبلغ المتوسط السنوي 350 مليون متر مكعّب، وهو انخفاض مرعب. وأشارت المصلحة إلى أنّ المياه الموجودة في البحيرة تبلغ نحو 61 مليون متر مكعّب فقط، وهي غير صالحة للاستخدام بسبب التلوّث الشديد.

وفي تصريح صحفي خلال العام الماضي، قال رئيس المصلحة الوطنيّة لنهر الليطاني، سامي علوية: «لقد مرّت سنوات جافّة في الأعوام 1989 و1990 و1991، ولكن هذه السنة تُعدّ الأكثر جفافًا». وأضاف: «نواجه عاملين

1 «الخسائر تتفاقم والأمن الغذائي للبنانيين في خطر حقيقي»، هاني عضاضة، جريدة «المدن» الإلكترونية، 26-11-2024
2 «لبنان في دوامة الجفاف: مستقبل مجهول للأمن الغذائي»، هاني عضاضة، جريدة «المدن» الإلكترونية، 14-07-2025
3 «موسم في مهبّ الريح.. مزارعو البقاع اللبناني يواجهون قسوة المناخ وتخلّي الدولة»، نجية دهشة، «الجزيرة نت»، 06-07-2025

أساسيّين: عامل انخفاض المتساقطات، وعامل الضغط على المياه الجوفية»[4]. وقد تسبّب انخفاض منسوب نهر الليطاني في خسائر اقتصادية شملت توقف محطات توليد الطاقة الكهرومائية وتدهور الإنتاج الزراعي.

وبالإضافة إلى التغيّر المناخي الحادّ، فإنّ العديد من المزارعين اللبنانيّين يلجأون إلى شراء المبيدات الزراعيّة والأسمدة المهرّبة والممنوعة دوليًّا، بهدف خفض تكاليف إنتاجهم وسط الضغوط الاقتصاديّة التي يتعرّضون لها، في الوقت الذي تتوافر فيه تلك المنتجات في الأسواق اللبنانيّة وتُباع بأسعار مغرية. ويتسبّب ذلك في أضرارٍ بيئية وصحية وبيولوجية كبيرة، ويساهم في تدمير التنوّع الحيوي.

وقد أشار تقرير سابق لمنظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، في حزيران/يونيو 2022، إلى أنّ لبنان من البلدان التي سجّلت فيها أحد أعلى معدّلات استعمال الأسمدة (331 كغ/هكتار) ومبيدات الآفات (7 كغ/هكتار) للهكتار الواحد في العالم[5]. كما يستخدم عدد من المزارعين مصادر مائية غير آمنة، مثل المياه المختلطة بمجاري الصرف الصحّي، في ظلّ شح المياه، مما يفاقم مخاطر تلوّث المحاصيل ويعرّض صحة المستهلكين للخطر.

دمار الغطاء الأخضر، فوضى الاحتطاب، وانتكاس إنتاج الزيتون

لا تقتصر أضرار التغيّر المناخي على الزيادة على معدّلات الجفاف والشحّ في هطول الأمطار، بل تمتدّ لتشمل تصاعد حرائق الغابات والأحراج والأراضي الزراعيّة. ورغم أنّ بيانات النظام العالمي لمعلومات حرائق الغابات (GWIS) تشير إلى تقلّص المساحة المحروقة عالميًّا بنسبة تقارب 25% خلال العقدين الأخيرين، إلّا أنّ بيانات المراقبة العالميّة للغابات تدلّ على تزايد حرائق الغابات في لبنان بشكل كبيرٍ، بالتزامن مع اشتعال حرائق ضخمة في عددٍ من بلدان البحر الأبيض المتوسّط، من بينها حرائق ريف اللاذقية، حيث التهمت النيران أكثر من 14,000 هكتار، وفقًا لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية[6].

غالباً ما يبدأ موسم ذروة الحرائق في لبنان في منتصف يونيو/حزيران، ويستمرّ نحو 20 أسبوعًا. وقد تمّ الإبلاغ عن 66 تنبيهًا من نظام VIIRS (أجهزة قياس الإشعاع للتصوير بالأشعّة تحت الحمراء) للإنذار المبكر عن الحرائق بين 5 آب/

4 «لبنان يشهد أسوأ موجة جفاف وانخفاضاً غير مسبوق في منسوب بحيرة القرعون»، جريدة «الشرق الأوسط»، 15-07-2025
5 «المبيدات الزراعية سموم قاتلة.. و«الزراعة» تخطط لتنظيمها»، هاني عضاضة، جريدة «المدن» الإلكترونية، 18-04-2025
6 «حرائق تموز تلتهم أكثر من 14 ألف هكتار في ريف اللاذقية: الغابات والحراج الأكثر تضررًا»، شبكة «شام» الإخبارية، 04-08-2025

أغسطس 2024 و4 آب/أغسطس 2025. مع العلم أنّ هذا الرقم، بحسب GFW، يُعدّ مرتفعًا مقارنةً بالسنوات السابقة التي تعود إلى عام 2012.

لكنّ خسائر الغطاء النباتي لا تنحصر في التغيّر المناخي؛ فقد فاقمت الأزمة الاقتصادية ظاهرة الاحتطاب العشوائي، مما أدى إلى خسارة لبنان (الذي تبلغ مساحته 10,452 كيلومتر مربع) أكثر من 2,644 هكتار من الأشجار بين عامي 2019 و2023، وأكثر من 10,000 هكتار من الغابات بين عامي 2015 و2025 بسبب الحرائق وقطع الأشجار معًا[7]، وذلك وفقًا لشبكة «أريج» للصحافة الاستقصائية التي اعتمدت على صور الأقمار الصناعية Sentinel-2 التابعة لوكالة الفضاء الأوروبية لرصد مدى انحسار الغطاء الشجري في لبنان.

لقد تسبّبت عوامل الحرب والتغيّر المناخي المتداخلة بإلحاق أضرارٍ هائلة بزراعة الزيتون والصناعات المرتبطة بها. إذ تُظهر تقارير المجلس الوطني للبحوث العلمية ووزارة الزراعة احتراق نحو 65,000 شجرة زيتون بالكامل، وتدمير 47,000 شجرة أخرى بقنابل الفوسفور، أغلبها في مناطق الجنوب التي تساهم بـ 30% من إنتاج الزيتون في لبنان.

في هذا السياق، تُعدّ زراعة الزيتون والصناعات المرتبطة بها، مثل صناعة زيت الزيتون والصابون والمستحضرات التجميلية والأعلاف والأطعمة المعلّبة وعسل زهرة الزيتون، مصدر دخلٍ أساسي لآلاف العائلات اللبنانية. ولهذه الخسائر أثرٌ تراثي وثقافي عميق أيضًا، إذ إنّ جزءًا كبيرًا من أشجار الزيتون في لبنان معمّر منذ مئات أو آلاف السنين، بما في ذلك مجموعة من أقدم وأطول أشجار الزيتون الحيّة في العالم، المعروفة باسم «زيتون نوح»، والموجودة في قرية بشعلي في قضاء البترون.

المزارعون يصارعون من أجل البقاء

إلى جانب الخسائر المباشرة في الأراضي والمحاصيل بسبب التقلّبات المناخية المتزايدة، أدّى الانخفاض الحادّ في الناتج المحلّي الإجمالي منذ العام 2019 إلى تضخيم المشاكل الاقتصادية لدى المزارعين. فقد ساهم ارتفاع أسعار مدخلات الزراعة مثل البذور والأسمدة في زيادة الضغط على المزارعين الذين يعانون بالفعل من ضعف القدرة الشرائية وتراجع أسعار منتجاتهم الزراعيّة[8].

ويوضّح تقرير إحصائي سابق للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) أنّ 40% من المزارعين في لبنان وقعوا تحت خط الفقر[9] منذ العام 2019، وذلك ناتج بشكلٍ أساسي عن تقلّص القدرة الشرائيّة للمستهلكين وتراجع نشاط الأسواق من جهة، وتعطّل سلاسل الإنتاج والتوريد من جهة أخرى، مما ساهم في تضييق هوامش الربح وزيادة معدّلات الفقر بين الأسر الريفية واليد العاملة الزراعيّة.

7 «التحطيب بديلاً غابات لبنان تسقط ضحية أزمة الطاقة»، بديعة الصوان وعبدالله سكر، شبكة «أريج»، 04-06-2025
8 «هل يصمد القطاع الزراعي... أم تقطع الحرب نَفَسه الأخير؟»، البروفيسور ندى الملّاح البستاني، جريدة «الجمهورية»، 30-10-2024
9 «استراتيجية 2025» الزراعية: «أسمع كلامك أصدّقك»!، ندى أيوب، جريدة «الأخبار»، 24-07-2021

لقد اعتمد المزارعون اللبنانيون لسنواتٍ على قنوات التصدير إلى دول الخليج العربي ليتمكّنوا من تسويق منتجاتهم وإعادة إنتاج مزارعهم، ولا سيّما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وعُمان. لكن في نيسان/أبريل 2021، قرّرت بعض هذه الدول إصدار قراراتٍ بحظر استيراد المنتجات الزراعية اللبنانية، بينما اكتفى بعضها الآخر بإصدار أوامر شفهية إلى مستوردي الخضار والفاكهة بعدم استيراد المنتجات اللبنانيّة. وجاء هذا الحظر نتيجة ضبط مواد ممنوعة، وفي ظلّ تراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي تحت ضغط انهيار الليرة اللبنانية، الأمر الذي ضاعف الخسائر والأضرار التي لحقت بالمزارعين والاقتصاد الزراعي المحلّي.

ووفقًا المستشار الاقتصادي في مؤسسة «إيدال»، عباس رمضان، فقد كانت الصادرات إلى دول الخليج العربي تشكّل نحو 60% من الصادرات الزراعيّة اللبنانيّة، واستطاعت أن توفّر للبنان نحو 500 مليون دولار سنويًا[10]. ونتيجةً لهذا الحظر، تكبّد المزارعون اللبنانيّون خسائر فادحة تمثّلت في انهيار أسعار منتجاتهم، وفقدان آلافٍ منهم مصدر رزقهم الرئيسي، ما أدّى إلى ارتفاعٍ حاد في معدّلات البطالة داخل القطاع الزراعي، وتسريح أعداد كبيرة من العمّال الزراعيّين اللبنانيّين والسوريّين وغيرهم من الجنسيات الأخرى، إضافةً إلى تجنّب أكثر من 50% من المزارعين الاستثمار في القطاع الزراعي[11].

الأضرار اللاحقة بالمزارعين اللبنانيين كبيرة جدًا، خصوصًا الصغار منهم، الذين يعانون من ضغوطات مالية شديدة، ويواجهون ديوناً متراكمة، ويعانون من غياب شبكات الأمان الاجتماعي. لكنّ النساء اللاجئات السوريات يتصدّرن قائمة المتضرّرين، بخاصّة بعد الانهيار في العام 2019، حيث اضطررن للعمل في الحقول والمزارع مع أطفالهن مقابل أجور زهيدة لا تتجاوز دولارًا واحدًا في اليوم[12].

استدامة القطاع الزراعي رهن التحوّل نحو الزراعة الإيكولوجيّة

تعتبر «منصة المعارف عن الزراعة الإيكولوجية»، التابعة لمنظمة الفاو، الزراعة الإيكولوجيّة مفتاحًا لتحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي، فهي «نهجٌ شامل ومتكامل يُطبّق في وقتٍ واحدٍ المفاهيم والمبادئ البيئية والاجتماعية لتصميم وإدارة الزراعة المستدامة وأنظمة الغذاء»[13]. كما أنّ الزراعة الإيكولوجيّة تقلّل من استخدام المواد الكيميائيّة والمبيدات الزراعيّة والأدوية غير الطبيعيّة، وتستخدم البذور العضويّة غير المعدّلة وراثيًّا، وتُساعد في تعزيز الأمن الغذائيّ، وخفض معدّلات الفقر، وتعزيز قدرة النّظم الزراعيّة على التكيّف مع التغيّر المناخيّ، حيث توفّر أساليب مرنة تساهم في مقاومة الظروف المناخيّة القاسية.

في ظلّ هذا الواقع، يتّجه عددٌ متزايد من المزارعين في لبنان نحو الزراعة الإيكولوجيّة، بخاصّة في الأرياف الفقيرة والمهمشة. ويعود هذا التحوّل التدريجي إلى صغر حجم الأراضي المخصصة للزراعة، وتقسيمها إلى قطع صغيرة، ممّا يعيق تحقيق الكفاءة الإنتاجية المطلوبة في ظلّ الأزمة الاقتصادية الخانقة، وغياب القدرة على اعتماد التقنيات الحديثة، فضلًا عن محدوديّة الاستفادة من الموارد المتاحة من خلال اتباع أساليب الزراعة الصناعيّة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ معاناة القطاع الزراعي من ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسيّة، تدفع عددا متزايداً من المزارعين إلى تبنّي أساليب الزراعة الإيكولوجية، سعيًا للتحرّر جزئيًا من العلاقة الاعتمادية على الأسواق، وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة التداعيات الحادّة للتغيّر المناخي.

10 «قلق من تفاقم الأزمة.. العواقب الاقتصادية للمقاطعة السعودية للبنان»، جنى الدهيبي، «الجزيرة نت»، 2021-11-05

11 «عزوف أكثر من 50% من المزارعين في لبنان عن الاستثمار في القطاع الزراعي»، «CNBC عربية»، 2022-10-17

12 «التمويل الدولي والزراعة في لبنان»، موقع «شبكة سيادة»، مجلّة «سيادة»، العدد الرابع، تشرين الأول/أكتوبر 2023

13 «منصة المعارف عن الزراعة الإيكولوجية» Agroecology Knowledge Hub، موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

لا شك أنّ هذا التحوّل لا يزال بسيطًا وفي مراحله الأوليّة، خصوصًا أن اعتماد الزراعة الإيكولوجية لا يزال خيارًا فرديًا للمزارعين. غير أنّ آفاق تطوّره إلى نهجٍ جماعي تُبنى على أساسه تعاونيات وأسواق ومشاريع مشتركة مازالت مفتوحة، بما يتيح تحويل هذا الخيار من وسيلةٍ للصمود الفردي إلى مشروعٍ وطنيّ حقيقي يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للمجتمع اللبناني، وهي آفاق تتّسع يومًا بعد يوم. في الوقت نفسه، «تبادر الحركة الزراعية في لبنان» إلى وضع الأسس اللازمة، من خلال تشجيع الزراعة الإيكولوجية والحفاظ على التنوّع البيولوجي، مع التركيز على برامج تهدف لاستصلاح الأراضي المهجورة، وإنشاء بنك بذور حيّ يعمل على تعزيز الأصناف المحلّية القابلة للتكيّف مع التحدّيات المناخية[14].

14 «لبنان: التغيرات المناخية وحلول الفلاحة الإيكولوجية»، موقع «شبكة سيادة»، مجلّة «سيادة»، العدد الثالث، تشرين الثاني/نوفمبر 2022

لبنان
نظرة سريعة

الانهيار الاقتصادي

- انكماش الناتج المحلي: أكثر من 40% منذ 2019
- الفقر: 44% من السكان
- الزراعة: توظف حوالي 6% من اليد العاملة

خسائر الحرب والزراعة

- خسائر القطاع الزراعي: 1.3 مليار دولار
- تدمير زراعي في 130 بلدة
- احتراق 5745 هكتارًا (فوسفور أبيض)

الجفاف والمياه

- انخفاض تدفق 12 نهرًا بنسبة 23%
- اختفاء 60% من الينابيع
- انخفاض المتساقطات: أكثر من 50% (2024–2025)
- انخفاض تدفق 60 مجرى مائي موسمي: 50%

الزيتون والغابات والزراعة

- احتراق 65,000 شجرة زيتون
- تدمير 47,000 شجرة زيتون إضافية
- فقدان 2,644 هكتار غابات (2019–2023)
- فقدان 10,000 هكتار غابات (2015–2025)
- 40% من المزارعين تحت خط الفقر
- صادرات زراعية إلى الخليج كانت تشكل 60% = 500 مليون دولار سنويًا

المغرب : صغار الفلّاحين بين فكّي التغيّر المناخي والسياسات النيوليبرالية

حميد سامي

تتضاعف يوماً بعد يوم الآثار الحادّة للتغيّر المناخي. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية (WHO) يؤثّر هذا التحوّل بشكل كبير على صحّة الإنسان، بدءاً من الوفيّات والأمراض الناجمة عن الظواهر المناخيّة المتطرّفة، مثل موجات الحرّ الشديدة والعواصف والفيضانات المفاجئة، وصولاً إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض الحيوانية المنشأ وتلك التي تنتقل عبر المياه والغذاء. فعلى سبيل المثال، تسبّبَ ارتفاع درجات الحرارة في توسّع نطاق تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض مثل البعوض والقراد، ما يساهم في انتشار أمراض مثل: حمّى غرب النيل (West Nile Fever) التي ظهرت في بلدان لم تكن تسجلّها سابقًا (مثل إيطاليا واليونان وتركيا). كذلك شهدت بعض مناطق الشرق الأوسط تزايدًا في انتشار داء الليشمانيات بسبب ارتفاع درجات الحرارة.[1]

كما تؤكّد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC 2007) أن تغيّر المناخ له تأثير مبكّر وحاد جدًا على البلدان النامية، لا سيّما تلك التي تعتمد بشكلٍ كبير على القطاعات المرتبطة بالمناخ، مثل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والقطاع السياحي. بالإضافة إلى أنّ هذه البلدان تشهد ضعفًا في توفير الرعاية الصحية العمومية وقلّة الخدمات العامّة التي غالبًا ما تكون منخفضة الجودة.[2]

تغيّرٌ مناخي متسارع

يشهد المغرب تغيّرًا مناخيًا حادًا كما هو الشأن بالنسبة لباقي دول شمال أفريقيا، فهو من بين الدول الأكثر تضرّرًا من آثار التغيّر المناخي، حيث يسهم كل من ضعف الاقتصاد والاعتماد الشديد على التساقطات المطرية في تعذّر التأقلم مع هذا الخطر، فيما تزيد السياسات النيوليبرالية المُتبعة من تعميق آثار وتداعيات هذا التغيّر المناخي.[3]

1 «الأمراض المنقولة بالنواقل» على موقع منظمة الصحة العالمية، على الرابط :
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/vector-borne-diseases

2 مارتن باري، أوزفالدو كانزياني وجان بالوتيكوف « الاستنتاجات الرئيسية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن آثار تغير المناخ وتدابير التكيف»على الرابط : https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/03/ar4_wg2_full_report.pdf

3 حوار مع الباحث الاقتصادي نجيب أقصبي. «رهان السيـادة الغذائية: إكراهـات المديونية والتبادل الحـر بالمغرب». شبكة سيادة على الرابط :
https://drive.google.com/file/d/1iFFvurFYjTvkn-NYEilolr5ry-UVB88d/view

أدّى تعاقب سنوات الجفاف إلى تقلّص مياه السدود، وزيادة الضغط الحاد على الزراعات الدائمة، كما انخفض معدل التساقطات في بعض الفترات بنسبة كبيرة مقارنة بالمعدل طويل الأجل. إذ من المتوقّع أن يواجه البلد ضغوطًا مائية خطيرة بحلول عام 2040 (معهد الموارد العالمية)[4].

انخفضت عائدات المحاصيل الأساسية، حسب ما جاء في تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الذي يُشير إلى أن تغيّر المناخ تسبّب في انخفاض متوسط إنتاج محصول القمح بنحو 0.1 طن للهكتار خلال الفترة 2000-2019. كما أشار التقرير، الذي قدّم أوّل تقدير عالمي لآثار الكوارث على الإنتاج الزراعي، إلى أنّ التباين في إنتاج القمح في المغرب يرتبط بشكل كبير بالتقلّبات المناخيّة وارتفاع درجات الحرارة والجفاف.[5]

يضع تراجع الموارد المائية المغرب أمام خطرٍ حقيقي، فهو يحتلّ المرتبة 22 في قائمة الدول الأشد نقصًا في المياه، وذلك بحسب التقرير الصادر عن المعهد الدولي للموارد (آب/ أغسطس 2019). وهو ما أكدّه "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"[6] في تحذير بشأن التهديد المحدق بالحقّ في الماء والأمن المائي في المغرب، مشيراً إلى أنّ الموارد المائية تقدر حاليًا بأقلّ من 650 مترًا مكعّبًا للفرد سنويًا، مقابل 2500 متر مكعّب في عام 1960، ومن المتوقّع انخفاضها إلى أقلّ من 500 متر مكعّب بحلول 2030. في الوقت الذي تشير فيه الدراسات الدولية إلى أنّ التغيّر المناخيّ قد يؤدي إلى فقدان 80% من الموارد المائية المتاحة في البلاد خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة[7].

هذا، في حين تشير الأرقام الرسمية إلى أن مستوى ملء حقينة السدود تراجع إلى أقلّ من 29 %، وأنّ المخزون الإجمالي من المياه لا يتجاوز 4.6 مليار متر مكعّب، وفقًا لبيانات وزارة التجهيز والماء (2025). كما تشير الدراسات العلمية إلى أنّ طبقات المياه الجوفية تُسجّل انخفاضاً سنوياً بمقدار يتراوح بين 0.5 و 3 أمتار في بعض المناطق.[8]

مزارعون في انتظار المطر

تُعدّ الزراعة ركيزةً أساسيةً في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، وتشكّل زراعة الحبوب بالتحديد قلب الزراعة المغربية. وبحسب وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي « من أجل مقاربة مبتكرة ومندمجة لتسويق المنتجات الفلاحية "هناك حوالي 1.5 مليون استغلالية فلاحية»[9] . ويعتمد القطاع الزراعي على استقرار المناخ، ما يجعله شديد التأثّر بكل تغيّر يطرأ عليه، إن تطرّف درجات الحرارة وامتداد فترات الجفاف لمواسم طويلة يقلّصان الموارد المائية.

ويعتمد القطاع الزراعي بشكلٍ كبيرٍ على هطول الأمطار، وتبرز هشاشته بوضوح من خلال آثاره الاجتماعية على سكّان الريف (القرى) والمناطق الجبلية، إلى جانب التأثير الاقتصادي الأوسع نطاقاً. وفي المناطق الريفية، يعتمد أكثر من 60% من السكّان بشكلٍ مباشرٍ على هذه الزراعة لكسب رزقهم،[10] ويزرع معظمهم مساحات تقلّ عن خمسة هكتارات تُروى بمياه الأمطار.

يؤدي التغيّر المناخي بشكلٍ مباشر إلى تراجع الإنتاج الزراعي في المغرب، وتشير التوقّعات إلى أنّ الجفاف وانخفاض هطول الأمطار وزيادة التقلّبات المناخيّة ستؤدّي إلى انخفاض إنتاج الحبوب الشتويّة التي تعتمد على مياه الأمطار.

4 تصنيف الدول الأكثر معاناة من نقص المياه في عام 2040 على الرابط:
https://www.wri.org/insights/ranking-worlds-most-water-stressed-countries-2040

5 مقال» تغير المناخ يخفض متوسط إنتاج المغرب للقمح ما يثقل فاتورة الاستيراد « على االرابط : https://2u.pw/dLr5QO

6 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هو هيئة استشارية يقدم للدولة والبرلمان تقارير وآراء وتوصيات حول السياسات العمومية.

7 المنتدى العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية . تعليق على الرابط : https://www.fao.org/fsnforum/fr/comment/10192

8 خولة أزنيزي « الأمطار ترفع مخزون المياه في السدود إلى 29.05% على الرابط : «https://snrtnews.com/article/115961

9 https://urli.info/1n1SM

10 صفية ماني « الزراعة تحت الضغط: تغير المناخ والأمن الغذائي في المغرب « على الرابط : https://2u.pw/fuqUHO

وقد توقّعت دراسة استخدمت نموذج CARAIB[11] لتقييم قطاع الحبوب في المغرب أن تنخفض المحاصيل إلى نحو 90% من مستوياتها الحالية بحلول عام 2050 بسبب تغيّر المناخ، أي بانخفاض يقارب الـ 10% تقريبًا بحلول منتصف القرن، مع احتمال تسجيل انخفاضٍ أكبر (35-10٪) من المستوى الحالي في العقود اللاحقة، إن لم تُتخذ إجراءات جادّة[12] .

تعميق الزراعة التصديريّة

تعلو الأصوات المنتقدة، مُحذّرةً من هول الكارثة التي تُحدِق بصغار الفلّاحين الفقراء الذين ينتظرون مطرًا من السماء. ورغم ذلك، تواصل الدولة تنفيذ استراتيجيتها الموضوعة سلفًا، من دون اكتراث، والمتعلّقة بـ»المخطط الأخضر»[13] للفلاحة ثم «الجيل الأخضر»[14]، إلى جانب إجراءات أخرى عديدة، التي تخدم كلّها بالأساس مصالح كبار المستثمرين الزراعيين ذوي الإنتاج الموجَّه للتصدير، مثل الطماطم والأفوكادو والبطيخ الأحمر والفراولة، مما يؤثر سلباً على الموارد المائية[15].

وقد أكّد الخبير الاقتصادي، نجيب أقصبي، في حوار مع شبكة سيادة [16]، أنّ المغرب اليوم يصدّر الماء عبر منتجاته الفلاحيّة، وهو أمر خطير جدًا باعتباره يُنهك مخزون البلاد من هذا المورد الطبيعي الحيوي ويكرّس التبعية الاقتصادية. فبالنسبة مثلاً لزراعة البطيخ الأحمر، فإنّ استهلاك هكتار من هذه الزراعة مرتفع جدًا، وقد يفوق استهلاك عدد كبير من السكان. فعلى سبيل المثال، تمثّل المساحة المزروعة بالبطيخ الأحمر (الدلاح) في زاكورة، والتي تبلغ حوالي 15 ألف هكتار، ما يقرب من عشرة أضعاف كمية المياه التي تستهلكها مدينة زاكورة كلّها[17] .

يُلبّي هذا النموذج الزراعي المُسخّر للتصدير، احتياجات البلدان الرأسمالية الكبرى. فبحسب تقريرٍ بعنوان «التجارة الفلاحية بين المغرب والاتحاد الأوروبي: تبادلات مفيدة للجانبين»، فإنّ الصادرات الزراعية المغربية نحو الاتحاد الأوروبي بلغت نحو 3.4 مليار يورو في عام 2024، بعد أن تضاعفت أكثر من 3 مرّات منذ 2012[18] .

لكن هذه الفلاحة التصديريّة تقضي على كل ما هو محلّي، من خلال "تعميم البذور الهجينة والأغراس المُعدّلة وسلالات الماشية، وتدمير ما تبقّى من الموروث الجيني الذي راكمه الفلّاحون الصغار».[19]

إن المغروسات الدخيلة المستوردة من قِبل الرأسمال الفلاّحي الكبير تعتمد تقنيات زراعية مُستنزِفة للمياه ومُدمّرة للتربة؛ إذ يستند هذا النموذج الزراعي الاستخراجي إلى استغلال واستهلاك مفرطين للطاقة الأحفورية مثل النفط ووقود الديزل.. ما يُسهم بدوره في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وما ينتج عنها من تغيّر مناخي يؤدي إلى فيضاناتٍ مدمّرة وجفافٍ مرعب. وبالفعل، أقرّ تقرير البنك الدولي "المغرب، تقرير المناخ والتنمية" الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2022، بأنّ كلفة تحقيق المغرب لإنتاج زراعي أكبر ومضاعفة القيمة الزراعية الحقيقية خلال العقدين الماضيين تسبّبت في مضاعفة الضغوط على الموارد المائية، والاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية .[20]

تواصل الدولة في المغرب تطبيق هذا النموذج الزراعي لصالح أصحاب المزارع الكبرى، بينما تتجاهل تأثير تراجع الزراعة

11 يُعد نموذج CARAIB نموذجًا بيئيًا-مناخيًا يُستعمل لدراسة ومحاكاة تأثير التغيرات المناخية على الأنظمة البيئية وعلى الموارد الطبيعية.

12 مجموعة باحثين، « تأثير تسميد ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي على غلة الحبوب في المغرب باستخدام نموذج النباتات الديناميكي CARAIB» على الرابط : https://agris.fao.org/https://2u.pw/gVEcwY

13 المخطط الأخضر (Plan Maroc Vert) هو الاستراتيجية الفلاحية الوطنية التي أطلقتها الدولة المغربية سنة 2008 بهدف تحديث القطاع الفلاحي وجعله رافعة أساسية للاقتصاد الوطني.

14 الجيل الأخضر (Génération Green 2020–2030) هو الاستراتيجية الفلاحية الجديدة في المغرب التي أطلقتها الدولة سنة 2020، خلفًا للمخطط الأخضر، بهدف مواصلة تطوير القطاع الفلاحي مع التركيز أكثر على الإنسان القروي بدل التركيز فقط على الإنتاج.

15 مونية الصنهاجي « عيوب إدارة المياه في المغرب، وفقاً للمعهد المغربي للذكاء الاستراتيجي» جريدة le matin على الرابط : https://2u.pw/xTPaOZ

16 مصدر مذكور على شبكة سيادة على الرابط : https://2u.pw/8LPcTa

17 مصدر مذكور على شبكة سيادة على الرابط : https://2u.pw/8LPcTa

18 تقرير بعنوان « التجارة الزراعية : المغرب والاتحاد الأوروبي: تبادلات متبادلة المنفعة»، منشور على الرابط: https://2u.pw/RtxV88 https://

19 حكيم حلاوة، « المغرب: السياسة الفلاحية السائدة هل تحقق السيادة الغذائية؟» على شبكة سيادة على الرابط : https://2u.pw/BdsT2u

20 أمينة الغالي، « https://2u.pw/BTS8I7

المطرية الحادّ على صغار الفلاّحين. وتتجلّى نتائج هذا النهج الزراعي الليبرالي في كونه لم يأخذ في الاعتبار هؤلاء الذين يعتمدون على الزراعة التقليدية، والبذور المحلية، أو الزراعة المطرية. ويبرز ذلك جليًّا من خلال حجم الاستثمارات التي خصّصها "المخطّط الأخضر" على مدى عشر سنوات [2008-2018]، والتي بلغت 104 مليارات درهم، لم تستفد منها الفلاّحة التضامنية سوى بـ 15 مليار درهم فقط، بينما حصل كبار الملاّكين على 89 مليار درهم.

كما أنّ الدعم المالي والإعانات غالبًا ما تحصل عليها القطاعات التصديريّة. فعلى سبيل المثال، وجّه عدد من فلاّحي إقليم زاكورة شكوى (لم يُعرف مصيرها) إلى المدير الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات، بشأن "الإقصاء غير المبرّر" من الاستفادة من دعم بذور الطماطم المخصّص لفلاّحي المنطقة، والذي يتم تحت إشراف وزارة الفلاّحة [21] .

هشاشة وفقدان العمل

أضحت آثار التغيّر المناخي واقعًا ملموسًا في المغرب، ما يشكّل تحديًا حقيقيًا يهدّد الزراعة والمزارعين الصغار بالدرجة أولى. إنّ تقلّص الموارد المائيّة وندرتها، وارتفاع درجات الحرارة، يزيد من حاجة الفلاّحين إلى ريٍّ إضافي أو استخدام وسائل بديلة مُكلفة وغير متاحة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات، وقلّة إنتاج محاصيل معيّنة تؤدي إلى زيادة تكلفة الوحدة المنتَجة، وانخفاض المداخيل[22] .

في المغرب، يواجه اليوم أكثر من 2 مليون مزارعٍ صغيرٍ مخاطر تقلّص فرص العمل وتهديد الأمن الغذائي وتراجع المداخيل. وبحسب البنك الدولي، وفّر القطاع الفلاحي نحو 67% من فرص العمل في الوسط القروي بالمغرب خلال عام 2023. كما يمثّل النشاط المرتكز على إنتاج المحاصيل وتربية الماشية مباشرة من الموارد الطبيعية حوالي 30% من إجمالي عدد فرص العمل[23].

كما كشف تقرير المندوبية السامية للتخطيط (Haut-Commissariat au Plan) أنّ الجفاف تسبّب في فقدان حوالي 137,000 فلاح لعملهم في عام 2024.[24] وتؤدي هذه الخسائر في المناصب الزراعية إلى زيادة الهجرة الداخلية نحو المدن، وترفع من تدهور مقدرة الفلاّحين المادية والاجتماعية التي تعتمد بالأساس على الزراعة المطريّة، وبالتالي فهم الأكثر عرضة لتقلّبات الطقس.

في المقابل، تستمرّ السياسة الاقتصادية في خدمة مصالح أقلية من الملاّكين الكبار، رغم تنبيهات المجلس الاقتصادي

21 جمال زروال،» فلاحون من زاكورة يشتكون "الإقصاء غير المبرر" من دعم بذور الطماطم ويلوحون باللجوء إلى القضاء « على الرابط : https://al3omk.com/1088282.html

22 تقرير المندوبية السامية للتخطيط على الرابط : https://www.hcp.ma/file/229718/

23 برنامج جديد سيعزز قدرة الزراعة على التكيف مع تغير المناخ وجودة الإنتاج الغذائي في المغرب» منشور في موقع البنك العالمي على الرابط : https://2u.pw/LtiEda

24 « الشغل : فقدان 137 ألف منصب شغل زراعي في 2024 « منشور في موقع tel quel على الرابط : https://2u.pw/n8CqCh

والاجتماعي والبيئي نفسه، الذي جاء في مذكّرة له سنة 2023: "إنّ الطلب على المياه في المغرب اليوم أكبر من الكمية المتوفّرة من موارد المياه العذبة المتجدّدة سنويًا. لذلك، أصبح الأمن المائي أولوية بالنسبة للمغرب، الآن وفي السنوات القادمة. وبما أنّه يهدد بحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي وتفاقم أوجه عدم المساواة..»[25] .

وتُشكِّل صعوبة الوصول إلى التمويل والخدمات، وضعف البُنى التحتيّة في المناطق الريفيّة، وانقطاع الكهرباء أو الماء أو الطرق في أوقات الأزمات، وغياب شبكة الهاتف والإنترنت، عوامل تُفاقم هشاشة الفلّاحين الصغار. كما أنّ غالبيّة الفلّاحين يفتقرون إلى تغطية تأمينيّة كافية في القطاع الزراعي أو آليّات للحماية من المخاطر المناخيّة والاقتصادية، ممّا يدفع معظمهم إلى ترك الأرض أو الواحة.

ينطوي فقدان العمل وتدهور أوضاع الفلّاحين على أبعاد اجتماعية إضافية. فالصابرون منهم، المتشبّثون بالأرض، والذين يفقدون جزءًا كبيرًا من محصولهم، أو يضطرّون إلى تقليص المساحات المزروعة أو تغيير المحاصيل، يعانون من تراجع دخلهم، ما يؤثّر على تعليم الأطفال والصحّة والحصول على الخدمات الأساسيّة. في حين يواصل العيش في المناطق المتضرّرة من التغيّر المناخي أولئك الذين لم تعد لديهم القدرة على الهجرة بسبب تقدّمهم في السن، أو الذين يعتمدون على ما يُرسله الأبناء العاملون في المدن للبقاء على قيد الحياة.

ويصبّ كل تغيّر في المناخ، بما يُلحقه من دمار لأسس حياة وعيش الفلّاحين الصغار، في صالح كبار مالكي الأراضي. فالأمر لا يعدو كونه استمراراً في انتقال ملكيّة أراضي هؤلاء الفلّاحين الصغار إلى كبار الفلّاحين. هذا بالإضافة إلى تحوّلهم إلى يدٍ عاملةٍ رخيصة لدى كبار المزارعين الرأسماليين أنفسهم. في هذا السياق، تؤكد بعض الأرقام الواردة في الصحف أنّ عدد العمال الزراعيّين الموسميّين يزيد عن 00 400 عامل/عاملة في منطقة ايت عميرة، المعروفة بنشاطها الفلاحي الموجه للتصدير[26] .

احتجاجات صغار الفلّاحين من أجل الحقّ في الماء أحد أوجه مواجهة التغيّر المناخي

أمام كل ما يجري لا يبقى الفلّاحون الصغار مكتوفي الأيدي، إذ يخرجون احتجاجًا ضد آثار التغيّر المناخي ونتائج سياسات حكومية لا تضعهم ضمن أولوياتها. ولا يفوت الإعلام الشعبي الحر، على منصات التواصل الاجتماعي، نقل مسيرات واحتجاجات أسبوعية تطالب بالحق في الماء.

25 التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2023 على الرابط : https://2u.pw/SecXzs

26 « أيت عميرة.. البلدة المجهولة التي تحولت إلى «ترند» في المغرب » منشور في موقع الصحراء على الرابط : https://2u.pw/EY4xOv

سنكتفي بذكر بعضها في هذا الجدول لأنّ المجال لا يتسع لذكر أغلبها:

السنة	المنطقة	مطالب وشكل الاحتجاج
9 و10 تموز/يوليو 2025	منطقة أيت بوكماز في إقليم أزيلال	نظّم الفلّاحون مسيرة من أجل المطالبة بالحقّ في الماء، وتوفير تغطية شبكة الهاتف النقّال و تغطية الإنترنت. وكذلك حول التطبيب، وملاعب القرب ودور الشباب. كما طالب الفلّاحون الدولة ببناء سدود تلية تحمي حقول المواطنين من الفيضانات وضمان تخزين المياه.
29 كانون الثاني/يناير 2025	إقليم صفرو (دائرة المنزل)	احتجّ الفلّاحون بسبب أزمة المياه. إذ تمحورت شكواهم حول انخفاض منسوب المياه الجوفية، حيث رفع المحتجّون مطلب تعميق الآبار وتنظيفها أو تكنيسها حتّى يعود الإنتاج الزراعي لما كان عليه سابقًا.
شباط/فبراير 2024	دوار إغرم نوغبالو بجماعة إملشيل الواقعة بإقليم ميدلت	تنظيم مسيرة نحو مركز جماعة إملشيل للمطالبة بتوفير الماء وإصلاح واستكمال أشغال الطريق التي يعتبرونها شريانًا حيويًا لفك العزلة عن المنطقة.
في 7 سبتمبر/شتنبر 2018	فلاحو مدينة تالسينت (مساحة 11000 كيلو متر مربع وتضم 16166 نسمة)	شهدت المنطقة إضرابًا عامًا لمطالبة الدولة بتوفير الماء بسبب تفاقم الجفاف، في ظلّ الاستغلال المفرط للموارد. لا سيّما بسبب النمو السكاني والاستغلاليّات الزراعية الكبيرة.
في نهاية 2017 وبداية 2018	مدينة زاكورة جنوب شرق المغرب (ذات مناخ حارّ في الصيف). تنتشر فيها الزراعة المعيشية، ويزاول العديد من الفلّاحين الرعي والترحال. وتُعدّ زاكورة أيضًا منطقة معروفة بزراعة فاكهة البطيخ الأحمر، وهي زراعة تستهلك كميّات كبيرة من المياه.	استمرّ الاحتجاج ٥ أشهر للمطالبة بالحقّ في الحصول على الماء. وقد بدأ الاحتجاج بتقديم عريضة، تلتها مسيرات احتجاجية نحو مقرّات اتخاذ القرار (العمالة ثمّ الولاية وأخيرا العاصمة الرباط). كانت هناك مماطلة في الاستجابة للمطالب، وجرى اعتقال نشطاء الحراك وتقديمهم للمحاكمة .

سُبل المقاومة

لا يبدو أنّ الدولة المغربية تمنح مسألة التغيّر المناخي وما يرافقها من مخاطر متزايدة الاهتمام الكافي، إذ تظلّ التحوّلات البيئية، وعلى رأسها تراجع الموارد المائية، خارج دائرة الأولويات الفعلية في سياساتها. بالتالي، لا يجب أبدًا التعويل على برامج الدولة الاقتصاديّة، إذ إنّ همَّها الأساسي ينحصر في مواصلة توفير كلّ سبل استثمارٍ أفضل للقطاع الخاصّ على حساب استنزاف الطبيعة وتدمير ما تبقّى منها. فمثلاً، رغم استضافة المغرب لمؤتمر الأطراف المعني بتغيّر المناخ بنسخته الثانية والعشرين COP22 في عام 2016 في مراكش، إلا أنّ الدولة لم تترجم التزاماتها الدوليّة إلى سياسات فعّالة على أرض الواقع.

ويستدعي ذلك الدفاع عن منظور يضع حدًّا للنموذج الزراعي القائم على إنتاج محاصيل تستنزف الماء وترفع من درجات الحرارة نتيجة اعتمادها الكثيف على الطاقة الأحفورية.

ويُجسِّد هذا النموذج مشروع السيادة الغذائيّة، القائم على ممارسات الزراعة البيئيّة التي تحترم البيئة والموارد المائيّة. ويُشكِّل هذا التوجّه بديلًا يقطع مع الخيارات الاقتصاديّة الرأسماليّة في الفلاحة والصناعة والسياحة والعمران.

غير أنّ هذا البديل يحتاج إلى قوّة اجتماعيّة واسعة، تضمّ كلّ المتضرّرين، من فلّاحين فقراء وطبقة عاملة في المدن، تكون قادرة على تحقيقه. وتبدأ أولى خطوات بنائه من خلال:

- تنظيم المتضرّرين في جمعيّات وتنسيقيّات، وبناء شبكات للنقاش الحر،واستخلاص دروس النضالات.
- تعزيز التنسيق بين المتضرّرين لمواجهة هذا النهج الاستخراجي القائم وآثار التغيّر المناخي.
- إدراج مسألة التغيّر المناخي ضمن أولويات الحركات النقابية والاجتماعية وتعبئة المجتمع حولها.
- الضغط على صنّاع القرار لسنّ قوانين تحمي البيئة.
- توجيه الإنتاج الفلاحي لتلبية حاجات المجتمع، والدفاع عن الديمقراطية في تدبير موارد الغذاء والزراعة والمناخ.

المغرب

نظرة سريعة

انهيار الموارد المائية

- 2500 م³ للفرد (1960) ← 650 اليوم
- أقل من 500 بحلول 2030
- فقدان متوقّع يصل إلى 80%
- السدود أقل من 29% من طاقتها

فلاحة على حافة الانهيار

- أكثر من 60% من سكان القرى يعتمدون عليها
- أغلب الضيعات أقل من 5 هكتارات
- تراجع في الإنتاج
- انخفاض متوقّع يصل إلى 35%

تصدير المياه

- 3.4 مليار يورو صادرات نحو أوروبا
- البطيخ الأحمر يستهلك كميات هائلة من الماء
- أولوية للفلاحة التصديرية
- تراجع الزراعة المحلية

فقدان سبل العيش

- 2 مليون فلاح مهدد
- 137 ألف وظيفة فُقدت (2024)
- هجرة متزايدة نحو المدن
- تفاقم الفوارق الاجتماعية

القطاع الزراعي في فلسطين في مواجهة الاستيطان وتداعيات أزمة المناخ

سمر أبو صفية

شهدت فلسطين تاريخيًا تنوعًا إنتاجيًا شمل المحاصيل والماشية، وبرز تصدير القطن والسمسم منذ القرن السادس عشر[1]. وأثناء الحقبة العثمانية، استمر النشاط الزراعي تحت أنظمة الحيازة الخاصة والمشاع، مع بروز ملكيات كبار المستثمرين[2] . ومع تصاعد الاستيطان والانتداب البريطاني، ارتفعت ملكية اليهود للأراضي المزروعة من 6.4% عام 1914 إلى 24.5% عام 1941، وتحولت المحاصيل نحو النمط التجاري[3]. شكلت النكبة عام 1948 والتهجير القسري نقطة تحوّل كبرى، تبعتها سياسات مصادرة الأراضي المستمرة حتى بعد اتفاقية أوسلو.

حاليًا، تبلغ المساحة الزراعية في فلسطين 1.21 مليون دونم، استُغل 94% منها في البستنة الشجرية (خاصة الزيتون)، الخضروات، والمحاصيل الحقلية[4]. كما يمتلك القطاع ثروة حيوانية متنوعة[5] يديرها 137,985 مالكين للأراضي الزراعية[6]. وفي قطاع غزة، تبلغ المساحة الزراعية 167 كم، موزعة بين الدفيئات أو البيوت البلاستيكية والأشجار، وكانت تغطي احتياجات السكان من الخضروات قبل الأزمات الأخيرة[7].

1 دوماني، بشارة. (1998). إعادة اكتشاف فلسطين: التجار والفلاحون في جبل نابلس (1900-1700) (ط. 1). مؤسسة الدراسات الفلسطينية

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة الفلسطينية. (2022). النتائج الأولية للتعداد الزراعي 2021 في دولة فلسطين.تمالاسترجاع https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4258

3 وزارة الزراعة – غزة. (2023). تقرير حول المساحات الزراعية وإنتاج الخضراوات في قطاع غزة. تقرير داخلي غير منشور.

4 فرفور، هد. (2023، 30 نوفمبر). لاجئو المناخ: العواقب الوخيمة للاضطرابات البيئية. موقع «صفر». تم الاسترجاع من https://alsifr.org/climate-migrants

5 فؤاد، م. (2023، 9 ديسمبر). أسلحة إسرائيل في الإبادة الجماعية. موقع «صفر». تم الاسترجاع من https://alsifr.org

6 سلطة جودة البيئة الفلسطينية. (2025). التقرير السنوي حول حالة البيئة في ظل العدوان على قطاع غزة. رام الله، فلسطين.

7 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2021). تغير المناخ 2021: الأسس العلمية الفيزيائية. مساهمة مجموعة العمل الأولى في التقرير السادس للتقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (V. Masson-Delmotte, P. Zhai, A. Pirani وآخرون، محررون). مطبعة جامعة كامبريدج. تم الاسترجاع من: https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1

بداية السطو الإسرائيلي على الأراضي الزراعية

بدأ التخطيط لاحتلال فلسطين منذ نهاية القرن الثامن عشر، وتسارعت الجهود لبناء المستوطنات بكافة الوسائل والأساليب، ولاحقًا بمساعدة سلطة الانتداب البريطاني التي كان لها الدور الأكبر في إتمام خطة الاحتلال.

أنشئت أول مستوطنة يهودية في فلسطين عام 1882، واستمرت عملية البناء لتصل في عام 1914 إلى 6.4% من مساحة الأراضي المزروعة، وأصبحت ملكًا لليهود. أضف إلى ذلك جهود البريطانيين في تفتيت الأراضي المشاع إلى ملكيات خاصة، مما يسهل السيطرة عليها وتشجيع المستوطنين على زراعة المحاصيل الاستثمارية التجارية التي تشجعها الرأسمالية.

في عام 1941، ارتفعت نسبة الأراضي المزروعة المملوكة لليهود إلى 24.5%، وبناءً عليه شهد طابع المحاصيل الزراعية ونوعياتها تحولًا كبيرًا، فأصبح كالتالي: 30.6% قمح – 27.1% شعير – 19.1% بساتين وكروم – 7% خضراوات – 6% حمضيات – 10% محاصيل أخرى، في مقابل اندثار زراعة السمسم والقطن والحمّص، وكذلك تقلصت مساحات أشجار التين والزيتون، وفقًا لخطة إسرائيلية مُحكَمة بدعم أوروبي وأميركي[8].

شهدت السنوات التي أعقبت عام 1948 تهجير 700 ألف فلسطيني ومصادرة أراضيهم، واستمرت عمليات السطو على الأراضي من خلال سلسلة من الاعتداءات والانتهاكات المتواصلة حتى أواخر عام 1967. وعلى الرغم من توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993 وانسحاب إسرائيل من بعض الأراضي التي كانت قد سيطرت عليها، فإن ذلك لم يضع حداً للانتهاكات المستمرة، ولم تتوقف مصادرة الأراضي من قِبَل المستوطنين تحت حماية القوات الإسرائيلية.

واقع القطاع الزراعي في فلسطين اليوم

ورد في تقرير صادر عن مركز الإحصاء الفلسطيني أن المساحة الزراعية الكلية تبلغ 1.21 مليون دونم، يُستغلّ 94% منها في الزراعة، بما يعادل 19% من إجمالي مساحة فلسطين. وتتصدّر المحافظات من حيث نسبة المساحة المزروعة كلّ من: جنين 49.4%، قلقيلية 35.1%، شمال غزة 34.4%، طولكرم 34%. أما توزيع المساحات المزروعة بحسب نوع المحاصيل، فجاء على النحو الآتي: البستنة الشجرية 676.8 ألف دونم (يشكّل الزيتون 85% منها)، الخضروات 202.3 ألف دونم (أبرزها البطاطا 12%، والخيار 10.6%)، المحاصيل الحقلية 217.2 ألف دونم (يتقدّمها القمح 47%، والشعير 22.8%)[9].

أما فيما يتعلّق بالثروة الحيوانية، فقد بلغت أعدادها على النحو الآتي: 67,760 رأسًا من الأبقار، 771,168 رأسًا من الأغنام، 239,966 رأسًا من الماعز، إضافة إلى 64,360 خلية نحل. كما قُدّر عدد الدجاج اللاحم بنحو 71 مليون طير، والدجاج البياض بنحو 3.6 مليون طير[10].

وأما الحائزون الزراعيون فقد قُسّموا كالتالي: 137,985 حائزًا (92% ذكور، 7.7% إناث)، منهم 73% نشاطهم نباتي، و14.2% حيواني، و12.4% مختلط[11].

وأفادت تقارير وزارة الزراعة لعام 2023 بأنه، من أصل 360 كم تمثل إجمالي مساحة قطاع غزة، تبلغ المساحة الزراعية 167 كم. وتنقسم هذه المساحة إلى 12 كم للزراعة داخل الدفيئات، و80 كم مخصصة للبستنة الشجرية، و60 كم للخضار الحقلية، و80 كم للخضار المحصولية.

8 وزارة الزراعة – غزة. (2023). تقرير حول المساحات الزراعية وإنتاج الخضراوات في قطاع غزة. تقرير داخلي غير منشور.
9 فرفور، هد. (2023، 30 نوفمبر). لاجئو المناخ: العواقب الوخيمة للاضطرابات البيئية. موقع «صفر». تم الاسترجاع من https://alsifr.org/climate-migrants
10 فؤاد، م. (2023، 9 ديسمبر). أسلحة إسرائيل في الإبادة الجماعية. موقع «صفر». تم الاسترجاع من https://alsifr.org
11 سلطة جودة البيئة الفلسطينية. (2025). التقرير السنوي حول حالة البيئة في ظل العدوان على قطاع غزة. رام الله، فلسطين.

وتتوزع المساحات الزراعية لمحاصيل الخضار حسب المحافظات على النحو التالي: 27.2 كم في محافظة خان يونس، و24.1 كم في محافظة الشمال، و11.5 كم في محافظة رفح، و11.2 كم في محافظة الوسطى، و11 كم في محافظة غزة. وقد كان قطاع الخضار يغطي 100% من احتياجات سكان غزة، إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد 152 كجم سنويًا، أي ما يعادل 349,485 طنًا سنويًا لإجمالي سكان القطاع[12].

الانبعاثات الكربونية والدمار البيئي في غزة

استخدم الاحتلال الإسرائيلي الغذاء والماء كأدوات حرب في الصراع الدائر ضد الفلسطينيين في حرب السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، لخلق حالة من الموت البطيء والضغط النفسي بهدف التهجير القسري.

خلال أول 60 يومًا، عادلَت الانبعاثات الناتجة عن العمليات العسكرية حرقَ 150 ألف طن من الفحم، متجاوزةً البصمة الكربونية السنوية لأكثر من 20 دولة. كما أن أكثر من 99% من إجمالي 281,000 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، المتولّدة خلال الشهرين الأولين، نتجت عن القصف والغزو البري الإسرائيلي.

مع احتساب انبعاثات البنية التحتية العسكرية، ارتفع الإجمالي إلى نحو 450 ألف طن متري، متجاوزًا الانبعاثات السنوية لـ33 دولة. كما أسهم نقل المعدات الحربية من الولايات المتحدة إلى إسرائيل في توليد نحو 133 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون. وبحلول أبريل 2025، قُدِّرت الانبعاثات بنحو 31 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون[13].

وعلاوةً على ذلك، تتقاطع مفاهيم الإبادة البيئية (Ecocide) والإمبريالية بوصفهما أداتين متكاملتين للهيمنة الاستعمارية؛ إذ لا يُعدّ التدمير البيئي في فلسطين أثراً جانبياً للنزاع، بل استراتيجية مقصودة يوظّفها الاحتلال الإسرائيلي كسلاح سياسي وعسكري لتقويض مقومات الحياة[14]. ويُفضي هذا الاستهداف المنهجي للأرض والمياه والموارد الزراعية إلى تقويض البنية الاقتصادية والاجتماعية، بما يدفع الفلسطينيين قسراً نحو التبعية لاقتصاد الاحتلال أو الاعتماد على المساعدات الدولية.

وقد تجلّى هذا النهج بصورة كارثية في قطاع غزة، إذ أسفر الغزو الإسرائيلي عن دمار بيئي واسع النطاق شمل تجريف الأراضي وتهجير السكان تحت وطأة الحصار وشبح المجاعة. وتشير البيانات إلى تصاعد حاد في حجم الدمار؛

12 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2021). تغير المناخ 2021: الأسس العلمية الفيزيائية. مساهمة مجموعة العمل الأولى في التقرير السادس للتقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (V. Masson-Delmotte, P. Zhai, A. Pirani وآخرون، محررون). مطبعة جامعة كامبريدج. تم الاسترجاع من: https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1

13 فؤاد، م. (2023، 9 ديسمبر). أسلحة إسرائيل في الإبادة الجماعية. موقع «صفر». تم الاسترجاع من https://alsifr.org
برنامج الأغذية العالمي (WFP). آثار الحروب على الأمن الغذائي في غزة. تم الاسترجاع من https://www.wfp.org

14 حموشان، ح. (2025، 7 أغسطس). الإبادة البيئية والإمبريالية وتحرير فلسطين. موقع «صفر». تم الاسترجاع من https://alsifr.org/ecocide-and-imperialism
منظمة السلام الأخضر (Greenpeace). أثر الحروب والصراعات على المناخ. تم الاسترجاع من https://www.greenpeace.org
وزارة الزراعة – غزة. (2024). تقرير متابعة الأضرار البيئية بعد حرب أكتوبر 2023. تقرير داخلي غير منشور.

فبحلول آذار/مارس 2024 دُمِّر نحو نصف الأراضي الزراعية، ثم اتسع نطاق الأثر ليطال نحو 80% من الغطاء الشجري بحلول يناير 2025، بما يكرّس الإبادة البيئية كأداة ممنهجة لاقتلاع القاعدة الإنتاجية للسكان[15].

قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شكّلت المزارع والبساتين نحو 47% من مساحة قطاع غزة. إلا أنه بحلول شباط/فبراير 2024، كانت القوات الإسرائيلية قد دمّرت أكثر من 65 كم (38%) من هذه الأراضي، مستخدمةً الجرّافات والدبابات لاقتلاع الأشجار وتخريب الحقول الزراعية. كما طال الدمار نحو ألفي موقع زراعي، إضافةً إلى تدمير قرابة 7,500 صوبة زراعية، مع بلوغ نسب التدمير نحو 90% في شمال غزة و40% في خان يونس.

كذلك، فَقَد القطاع ما يعادل 48% من غطائه الشجري حتى آذار/مارس 2024، وارتفعت النسبة إلى 80% بحلول كانون الثاني/يناير 2025، كما تدهورت التربة وتلوّثت بالسموم والذخائر، ورُشّت المحاصيل بمبيدات محمولة جواً، بما يكرّس الإبادة البيئية كأداة ممنهجة لاقتلاع القاعدة الإنتاجية للسكان[16].

وفق تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تضرّر نحو 67.6% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة (10,183 هكتار من أصل 15,053 هكتار). وكانت الأضرار حسب المحافظات على النحو التالي: خان يونس سجل أكبر مساحة متضررة (2,589 هكتار – 61.5%)، بينما سجّل شمال غزة أعلى نسبة ضرر (78.2%). أما بحسب نوع المحاصيل، فقد تضررت الأشجار والبساتين بنسبة 71.2%، مع أعلى نسبة ضرر في غزة (86.2%)، تلتها المحاصيل الحقلية بنسبة 67.1%، والخضراوات بنسبة 58.5%[17].

كما تضررت البنية التحتية الزراعية بنسبة 44.3% من الصوب الزراعية (577.9 هكتار من أصل 1,305.3 هكتار)، وسجّلت خان يونس أكبر عدد من المواقع المتضررة بين المحافظات، حيث تضرر 1,496 موقعًا. ودُمّرت 1,188 بئرًا (52.5% من الإجمالي)، مع أعلى نسبة تضرر في غزة بلغت 67.8%. بالإضافة إلى ذلك، تعرض ميناء غزة للتدمير شبه الكامل، ووقعت أضرار جسيمة في محطة معالجة مياه الصرف الصحي شمال شرق القطاع، شملت تدمير 42,500 م من الألواح الشمسية و12 بئر استرجاع[18].

15 صور الأقمار الصناعية – تحليل الأضرار الزراعية في غزة، يونيو 2024. المصدر: FAO/UNOSAT.
وزارة الزراعة – غزة. (2024). تقرير متابعة الأضرار البيئية بعد حرب أكتوبر 2023. تقرير داخلي غير منشور.
16 ibid
17 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2024). تقييم الأضرار الزراعية حسب نوع المحاصيل في قطاع غزة. تم الاسترجاع من https://www.fao.org
18 سلطة جودة البيئة الفلسطينية. (2025). التقرير السنوي حول حالة البيئة في ظل العدوان على قطاع غزة. رام الله، فلسطين.

وقد أسفر القصف والحصار عن انهيار واسع للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات، وإمدادات الوقود، ما أدى إلى تلوّث المياه والهواء والتربة. وخلف هذا نحو 50 مليون طن من الحطام والمواد الخطرة، حتى أنّ شمال غزة وُصِف في حزيران/يونيو 2024 بأنه «أرض قاحلة» غير صالحة للحياة[19].

الإبادة البيئية كجريمة حرب: من غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية

أضحى الفصل العنصري البيئي أداة للإمبريالية الرأسمالية، حيث تُدمَّر الشعوب وبيئاتها معًا لخدمة مصالح أقلية مهيمنة. وما يحدث في غزة ليس استثناءً، بل نموذجًا يُنبئ بما قد تواجهه مناطق أخرى حول العالم مع تفاقم أزمات المناخ وتعدد الأزمات الإنسانية.

إن تدمير الأراضي والموارد واستهداف الشعوب الأصلية يُشكّل جزءًا من استراتيجية اقتصادية وسياسية أوسع تهدف إلى تراكم رأس المال عبر العسكرة والاستحواذ على الموارد، وهو مخطط إمبريالي يفضي إلى إفقار المجتمعات ودفعها نحو الاعتماد على المستعمر[20].

وقد أدّى حجم الدمار البيئي الدائم في غزة إلى إطلاق دعوات من باحثين ومنظمات دولية للتحقيق مع الحكومة الإسرائيلية باعتبار ما حدث ضررًا واسع النطاق وطويل الأمد وشديدًا للبيئة الطبيعية يمكن أن يرقى إلى جريمة حرب بمقتضى أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تُجرِّم شنّ هجوم متعمّد يُتوقع أن يسبب مثل هذا الضرر البيئي في حالات تتجاوز الضرورة العسكرية. كما استُخدم مصطلح «الإبادة البيئية» في الخطاب الإعلامي والحقوقي لوصف حجم التأثير البيئي الشامل الذي خلفته الحرب، وهو ما أثار نقاشًا حول إمكانية اعتباره شكلًا من أشكال المساءلة الجنائية الدولية.

وصف خبراء من جامعة «ريدينغ» وشبكة المنظمات البيئية الفلسطينية ما يحدث بأنه إبادة بيئية شاملة تلحق أضرارًا مستدامة بالبيئة. وتوصل مشروع البحث «لا أثر للحياة»، الذي أجرته مجموعة «الهندسة المعمارية الجنائية» بجامعة جولدسميث، إلى أن تدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية كان فعلًا متعمدًا استهدف العناصر الأساسية لإنتاج الغذاء المحلي في ظلّ حصار طويل الأمد، وترافق مع حرمان متعمّد من الموارد الحيوية. ووفق نظام روما الأساسي، يعدّ شنّ هجوم يُتوقّع أن يسبّب أضراراً بيئية واسعة النطاق ودائمة وخطيرة جريمة حرب[21].

يجب إدراج الإبادة البيئية كجريمة دولية أمام المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها تماثل في خطورتها الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، ويصبح من الضروري ربط النضال البيئي بالنضال التحرري. وينبغي أن تنظر حركات العدالة المناخية العالمية إلى الاحتلال العسكري باعتباره جزءًا من أزمات المناخ العالمية، بما يوسع مفهوم العدالة البيئية ليشمل السياقات السياسية والاستعمارية[22].

كما يجب تجاوز الخطاب البيئي الليبرالي الذي يفصل بين حماية البيئة وحقوق الإنسان، وإطلاق حركة بيئية مناهضة للإمبريالية، تدمج النضال ضد الاستعمار والعسكرة مع العدالة المناخية، مع التأكيد على أن مقاومة الفلسطينيين تمثّل شكلاً من أشكال المقاومة البيئية العالمية[23].

19 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2021). تغير المناخ 2021: الأسس العلمية الفيزيائية. مساهمة مجموعة العمل الأولى في التقرير السادس للتقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (V. Masson-Delmotte, P. Zhai, A. Pirani وآخرون، محررون). مطبعة جامعة كامبريدج. تم الاسترجاع من: https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1.

20 حموشان، ح. (2025، 7 أغسطس). الإبادة البيئية والإمبريالية وتحرير فلسطين. موقع «صفر». تم الاسترجاع من https://alsifr.org/ecocide-and-imperialism

21 ibid

22 ibid

23 ibid

الحرب وأزمة المناخ

من أبرز الممارسات التي تدعو إليها الدول حول العالم، وأهم القرارات التي تُتخذ في مؤتمرات المناخ، العمل الجادّ على الحدّ من انبعاث الغازات الدفيئة، وخصوصًا غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يُعد السبب الرئيسي للاحتباس الحراري، مما يؤدي بشكل مباشر إلى تفاقم أزمة المناخ العالمية.

تضع هذه المعطيات مصداقية السياسات الدولية بشأن المناخ على المحك، إذ يكشف الواقع في قطاع غزة تناقضاً صارخاً بين الخطاب العالمي في مؤتمرات المناخ، مثل COP29، والواقع الميداني. فبينما تتعهد الدول بخفض الانبعاثات، سمحت استمرار الحرب على قطاع غزة لأكثر من عامين، ما أسفر عن كارثة بيئية وإنسانية غير مسبوقة، ذهب ضحيتها أكثر من 73 ألف فلسطيني، وحُرموا خلالها من أبسط الحقوق البيئية والإنسانية[24].

وفي هذا الإطار، تشير التقارير إلى أن استخدام أكثر من 80 ألف طن من المتفجرات لم يقتصر أثره على الدمار العسكري فحسب، بل امتد ليحقن التربة الزراعية بمواد سامة ومعادن ثقيلة، مما أدى إلى تدمير النظام الإيكولوجي وتلويث المياه الجوفية بدرجة قد تحتاج لعقود للتعافي[25]. هذا التدمير الممنهج يعكس ازدواجية المعايير الدولية، إذ يُسمح بانتهاك السيادة البيئية وتدمير سبل حياة السكان المحليين، في حين يُفترض أن تتوحد الجهود العالمية لحماية الكوكب من الانهيار المناخي.

ولا يقتصر الأمر على غزة وحدها، بل يمتد إلى الحرب بين أوكرانيا وروسيا وغيرها من النزاعات المتصاعدة التي تشبه في حدتها الحروب العالمية. عندما تكون الدول الرأسمالية هي المنتج الأول عالميًا للأسلحة والصواريخ، وتتحمل تبعات الانبعاثات الكربونية الناتجة عن صناعتها، فمنْ يتحمل تبعات الانبعاثات الناتجة عن استخدامها وتفجيرها؟

لكل هذا، يصبح من الضروري عدم فصل قضايا المناخ عن قضايا الإمبريالية والحقوق الدولية؛ فعدالة بيئية حقيقية لا تتحقق إلا ضمن إطار عدالة إنسانية وسياسية، وإلا ستبقى وعود حماية الكوكب مجرد شعارات بلا أثرٍ ملموس.

24 برنامج الأغذية العالمي (WFP). آثار الحروب على الأمن الغذائي في غزة. تم الاسترجاع من https://www.wfp.org
منظمة السلام الأخضر (Greenpeace). أثر الحروب والصراعات على المناخ. تم الاسترجاع من https://www.greenpeace.org
25 وزارة الزراعة – غزة. (2024). تقرير متابعة الأضرار البيئية بعد حرب أكتوبر 2023. تقرير داخلي غير منشور.
صور الأقمار الصناعية – تحليل الأضرار الزراعية في غزة، يونيو 2024. المصدر: FAO/UNOSAT.

فلسطين

نظرة سريعة

التحوّل التاريخي للأرض والزراعة

- تنوّع زراعي تاريخيًا: قطن + سمسم منذ القرن 16
- العهد العثماني: نظام مشاع + ملكيات كبار المستثمرين
- 1914: ملكية يهودية للأراضي المزروعة 6.4%
- 1941: ارتفعت إلى 24.5%

الزراعة الفلسطينية اليوم

- 1.21 مليون دونم أراضٍ زراعية
- 94% بساتين شجرية وخضروات ومحاصيل حقلية
- الزيتون يشكّل العمود الفقري للزراعة
- 137,985 حائزًا زراعيًا
- الثروة الحيوانية: أبقار، أغنام، ماعز، دواجن، نحل
- قطاع غزة: 167 كم² أراضٍ زراعية
- كان يوفّر الاكتفاء من الخضروات قبل الأزمات

غزة: الزراعة تحت الدمار

- تدمير أكثر من 65 كم² (38%) من الأراضي الزراعية
- تضرر نحو 67.6% من الأراضي الزراعية في غزة
- تدمير 7,500 صوبة زراعية
- تضرر 44.3% من البنية التحتية الزراعية
- تدمير 1,188 بئرًا (52.5%)
- فقدان حتى 80% من الغطاء الشجري (2025)
- تدمير نحو 50 مليون طن من الحطام والمواد الخطرة

الأثر البيئي للحرب

- تدمير +67% من الأراضي الزراعية
- تضرر 80% من الغطاء الشجري (2025)
- تدمير آلاف الصوبات والآبار الزراعية
- تلوّث التربة بالسموم والذخائر
- أكثر من 50 مليون طن من الركام
- انهيار البنية البيئية والإنتاجية
- توصيف دولي: "إبادة بيئية"
- دعوات لاعتبارها جريمة حرب دولية

حوار مع أحمد الدروبي:
مشاريع الهيدروجين الأخضر...
حلول بيئية زائفة تدفع ثمنها مجتمعاتنا

حوار: علي أزناك

في زمن تتسارع فيه الكوارث المناخية ويتكشّف التفاوت في النظام الاقتصادي العالمي، يطرح الناشط البيئي المصري، أحمد الدروبي، رؤية نقدية جذرية لمفهوم العدالة المناخية وموقع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن خريطة الأزمات البيئية العالمية. وبحسب رؤية الدروبي، الذي راكم خبرة تمتد لأكثر من عقدين في مجالات تقييم الأثر البيئي وإدارة النفايات وحماية الشعاب المرجانية، فالبيئة ليست مجرّد ملف تقني أو مسألة تنموية معزولة، بل ساحة مواجهة بين منْ يحتكرون الثروة والقرار، ومنْ يدفعون ثمن النمو غير المتكافئ.

منذ انخراطه في العمل البيئي مطلع الألفية الجديدة، شارك الدروبي في مبادرات متعددة: من عمله في جمعية الغردقة لحماية البيئة والمحافظة عليها (HEPCA)، إلى دوره البارز في تأسيس حركة «مصريون ضدّ الفحم» عام 2013، التي خاضت واحدة من أبرز الحملات الشعبية لمناهضة السياسات التي تدفع باتجاه مزيد من التلوّث. واليوم يقود فريقًا لإنشاء نظام متكامل لإدارة النفايات الصلبة في مصر، في محاولة لتحويل الخطاب البيئي إلى ممارسة على الأرض تّتخذ طابعاً مؤسّساتياً.

يعتبر الدروبي النضال البيئي طريقًا لردم الفجوة غير العادلة بين الشمال والجنوب العالميين، وأداةً لمعارضة السياسات النيوليبرالية والاستعمارية الجديدة التي تُكرّس استغلال الموارد وإعادة إنتاج التبعية. ولا يمكن، برأيه، اختزال أزمة المناخ بالاحترار العالمي وحسب؛ فهي أزمة نظام عالمي كامل يقوم على الاستخراج والهيمنة والتمييز الطبقي.

في هذا الحوار، يضع الدروبي الأزمة المناخية في سياقها السياسي والاجتماعي، محللًا أوجه «الظلم المناخي» و«الاستعمار الأخضر»، ومفككًا خطاب التحوّل الطاقي الذي يُقدَّم غالبًا بوجه خيري وإنقاذي، بينما يخفي في جوهره علاقات قوة غير متكافئة. كما يتناول حصيلة مؤتمرات المناخ في شرم الشيخ والإمارات، بين ما أحرزته من مكاسب وما كشفته من إخفاقات، ويناقش دور الرأسمالية في مفاقمة الأزمة، وحدود ما يُعرف بـ«الحلول الزائفة» أو «المُضلّلة»، مثل أسواق الكربون ومشاريع الهيدروجين الأخضر لما لها من آثار تضرّ بمجتمعاتنا، وتمنح دول الشمال باباً للتهرب من مسؤولياتها التاريخية عن أزمة المناخ.

كيف ترى الوضع المناخي في العالم عامّة وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة؟

الوضع العالمي اليوم مقلق إلى حدّ بعيد؛ فآثار التغيّر المناخي لم تعد مجّرد تحذيرات أو توقعات مستقبلية، بل واقعاً نعيشه ونلمس قسوته عامًا بعد عام. ففي المغرب العربي وجنوب العراق، على سبيل المثال، تتسارع معدّلات التصحر لتصبح من بين الأعلى في العالم. أما في مصر، فقد تبدّلت مواسم الزراعة بصورة واضحة: يُزرع القمح متأخرًا عن المعتاد ويُحصد مبكرًا، بينما ظهرت آفات وأمراض جديدة تكيّفت مع المناخ المُتقلّب، ما تسبّب بخسائر كبيرة للمحاصيل والمزارعين.

بات عدم انتظام المواسم الزراعية ظاهرة مزمنة، انعكست آثارها بوضوح على محاصيل كثيرة خلال العقد الأخير، مثل الزيتون والمانغو والحمضيات، التي تتأثر بشدّة بموجات الحرّ المبكرة في الربيع أو أواخر الشتاء. فعندما تتفتح الأزهار ثم يعود الصقيع على نحوٍ مفاجئ، تُتلف البراعم وتتراجع الإنتاجية. ولا تطال هذه الخسائر المزارعين وحدهم، بل تمتدّ إلى فئاتٍ أوسع من المجتمع، من سائقي النقل وأصحاب المعاصر والعاملين فيها، إلى غيرهم ممّن تعتمد معيشتهم على الدورة الزراعية.

لكن الأخطر هو أننا لا نعرف على وجه الدقّة طبيعة التحوّلات المقبلة ولا مدى حدّتها؛ فالكوارث المناخية تتزايد على نطاقٍ عالمي: من حرائق الغابات في الولايات المتحدة وأستراليا، إلى الفيضانات المدمّرة التي اجتاحت باكستان في صيف 2022، حين غمرت المياه مساحات واسعة من البلاد وألحقت أضراراً جسيمة في الأراضي الزراعية والطرق والمنازل. ومع غياب آليات فعالة للتعويض أو المواجهة، تبقى المجتمعات المنكوبة وحيدة في مواجهة الخسائر.

صحيح أن مؤتمر المناخ في مصر أقرّ إنشاء صندوق الخسائر والأضرار، لكن تفعيله العملي لا يزال بعيد المنال. ويكشف التغير المناخي، في الوقت نفسه، امتداد الفجوة العالمية في العدالة المناخية؛ إذ لا تعاني الدول بالقدر نفسه، ولا تمتلك القدرة ذاتها على مواجهة الكوارث المناخية. ففي بلدان شمال البحر المتوسط، تتوافر أنظمة إنذار مبكر وآليات فعّالة للإطفاء والتعويض، بينما تعاني دول الجنوب، مثل المغرب وتونس وسوريا ولبنان، من ضعفٍ كبير في الجاهزية والموارد.

والمفارقة أن المجتمعات التي تسببت تاريخيًا في الجزء الأكبر من الانبعاثات الكربونية هي الأكثر قدرةً على التكيّف مع آثارها، بينما تدفع الفئات والمناطق الأقلّ مساهمة في الأزمة الثمن الأكبر. وهذا ما يُعرف بـ«الظلم المناخي»، أو ما يمكن تسميته «الاستعمار الكربوني»، وهو الوجه البيئي للنظام الاقتصادي العالمي القائم على الاستخراج والتفاوت الطبقي، والهيمنة الذكورية والعنصرية.

أُقيمت في السنوات الأخيرة مؤتمرات الأطراف (COP) في بعض الدول العربية. كيف تقيّم خلاصاتها، وهل تراها كافية لإنقاذ دول منطقتنا من التحديات المناخية الجسيمة؟

لا تركّز مؤتمرات المناخ عادةً على دولة أو منطقة بعينها، إلا أن النقاشات والقرارات التي تصدر عنها تؤثر في جميع الدول، بما في ذلك دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتُعدّ المفاوضات داخل هذه المؤتمرات عمليّة معقّدة وبطيئة، إذ تتطلّب موافقة أكثر من 190 دولة للوصول إلى أي قرار جماعي.

رغم البطء المعتاد في مؤتمرات المناخ، شكّل المؤتمران اللذان استضافتهما دولٌ عربية نقطتين مضيئتين في مسار التفاوض المناخي الدولي. ففي مؤتمر شرم الشيخ (COP27)، تمكنت مجموعة الـ77 + الصين من الحفاظ على موقفٍ موحّد، وهو إنجاز نادر في تاريخ المفاوضات، الأمر الذي أتاح إقرار إنشاء صندوق «الخسائر والأضرار»، الذي طالما عارضته دول الشمال العالمي.

وفي المؤتمر الذي استضافته الإمارات (COP28)، الدولة التي يقوم اقتصادها بالأساس على استخراج الوقود الأحفوري، فقد تم اعتماد قرار تاريخي يدعو إلى الابتعاد التدريجي عن استخدامه – وهو القرار الذي كان ينبغي اتخاذه قبل أكثر من عقد.

ومن المهم إدراك أن أيّ تقدم في المفاوضات الدولية حول المناخ لم يكن نتيجة إرادة الحكومات وحدها، بل ثمرة نضالٍ وضغطٍ متواصل من الحركات الشعبية والمجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي؛ فالمفاوضات ضرورية، لكن الأهم يكمن في ما يحدث داخل كل دولة من سياسات فعلية للحدّ من الانبعاثات ودعم العدالة المناخية.

ومن جانب آخر، استفادت الدول المستضيفة لهذه المؤتمرات سياسيًا واقتصاديًا من استضافتها. فقد سعت مصر إلى إعادة تقديم نفسها كقوة دبلوماسية قادرة على لعب دور قيادي في أفريقيا بعد سنواتٍ من التراجع، بينما حاولت الإمارات، التي ترتبط صورتها عالمياً بالنفط والوقود الأحفوري، إبراز جهودها في تنويع اقتصادها والتحوّل نحو الطاقة المتجدّدة.

كيف تُسهم السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية في تفاقم الأزمة المناخية؟

إن النمط السائد للنشاط الاقتصادي والنمو في العالم لا يأخذ في الاعتبار الحدود البيئية للكوكب. فالنظام الاقتصادي الرأسمالي النيوليبرالي الحالي يقوم على فكرة النمو اللامتناهي، وكأنّ موارد الأرض غير محدودة.

وتسعى كل دولة إلى زيادة الاستهلاك باعتباره مرادفًا للنمو الاقتصادي، من دون أن تراعي تأثير ذلك على البيئة والمناخ. والنتيجة هي ارتفاعٍ مستمر في الانبعاثات واستمرار الاعتماد على استخراج الوقود الأحفوري.

كان من المفترض أن نُخفِّض الانبعاثات بنسبة 45% قبل عام 2030، لكن الواقع يسير في الاتجاه المعاكس، إذا يفرض منطق النظام الرأسمالي نفسه هذا المسار. ومع صعود الذكاء الاصطناعي واعتماد قطاعات متزايدة عليه، يرتفع استهلاك الطاقة إلى مستويات مقلقة، ما يدفع إلى توسيع إنتاج الكهرباء على حساب البيئة، بينما تتفاقم آثار التغيّر المناخي بالفعل.

إننا بحاجة إلى إعادة التفكير جذريًا في نموذجنا الاقتصادي ومعايير النجاح التي نقيس بها التقدم. يجب أن نتوقف عن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه المؤشر الوحيد للنمو، وأن نعيد تعريفه بما يعبّر فعلًا عن تحسّن جودة الحياة: من الرعاية الصحية والتعليم، إلى الحماية الاجتماعية والخدمات العامة.

الغاية الحقيقية ليست أن يمتلك كل شخص هاتفًا ذكيًا، بل أن يعيش في بيئة آمنة وصحية وعادلة. من دون هذا

التحوّل في التفكير، فإننا نسير بثباتٍ نحو مستقبلٍ قاتم، يزداد فيه الظلم البيئي وتتراجع فيه شروط الحياة الكريمة للأجيال المقبلة.

لماذا تُعد منطقتنا من أكثر مناطق العالم تضررًا بالتغيّرات المناخية؟

يُثير السؤال بصيغته هذه قدرًا من الحذر، إذ يُستخدم أحيانًا لتفتيت وحدة دول الجنوب بدلًا من دعمها. ففي مفاوضات المناخ، نرى دائمًا انقسامًا واضحًا بين دول الشمال والجنوب. والسؤال الجوهري الذي نطرحه هو: هل ستتحمّل دول الشمال مسؤوليّتها التاريخية عن استعمار دول الجنوب واستغلال مواردها، من خلال خفض انبعاثاتها وتعويض الدول المتضرّرة، بما يسمح بتحسين حياة المواطنين من دون الاعتماد على الوقود الأحفوري؟ الإجابة حتى الآن، للأسف، هي لا.

صحيح أن دول الجنوب نجحت في الاتفاقية الأصلية بالإشارة إلى مبدأ «المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة»، لكن دول الشمال ما زالت تسعى منذ سنوات إلى تقليص هذا التباين والتقليل من الفارق في المسؤولية. حتى إنها لجأت إلى أداة أخرى لتقسيم الجنوب: تصنيف بعض المناطق بأنها «الأكثر عرضة للتغيرات المناخية»، ما يجعلها الأولى بالحصول على التمويل. وبهذه الطريقة، تمكّنت من تفكيك وحدة مجموعة الـ77 + الصين، التي كانت تشكّل قوة ضغط فاعلة تطالب بالتعويض ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

ولا شك أن هناك مناطق في العالم تتأثر بالكوارث المناخية بشكلٍ بالغ، مثل دول جزر المحيط الهادئ المهدّدة بالغرق الكامل، أو دول أفريقيا الجنوبية والشرقية التي تواجه أعاصير مدمّرة. أما في منطقتنا، فتتجلى التأثيرات بوضوح في اليمن، على سبيل المثال، الذي يعاني من ندرة حادة في المياه تتفاقم مع تغيّر المناخ، ودول الخليج التي تشهد ارتفاعًا في درجات الحرارة بمعدل يعادل ضعفي المتوسط العالمي، ما يجعل الحياة اليومية أكثر قسوة. كما تواجه المنطقة ككل أزمة مياه متصاعدة تهدّد الزراعة والأمن الغذائي ومستقبل المجتمعات الريفية.

لهذا، علينا أن نتعامل مع الواقع كما هو، لا كما يُراد لنا أن نراه. علينا أن نخطط للمستقبل على أساس هذه الحقائق، وأن نبني استراتيجيات طويلة المدى للتأقلم والمقاومة، مع الاستمرار في الضغط على دول الشمال لتحمّل مسؤوليتها التاريخية، وتوفير الموارد اللازمة لتعويض مجتمعاتنا عن الخسائر والأضرار التي لم تكن يومًا من صنعها.

رأينا مؤخرًا اهتمامًا متزايداً في منطقتنا بمشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقات البديلة. هل تعتقد أن هذه المشاريع تحترم الانتقال العادل؟ ولماذا؟

في سياق المفاوضات الدولية حول تغيّر المناخ، يتّضح، وبشكلٍ خاص خلال مؤتمر أذربيجان الأخير (COP29)، إصرار دول الشمال العالمي على التهرّب من تحمّل مسؤوليتها التاريخية تجاه أزمة المناخ. فهي ما زالت ترفض توفير التمويل الكافي لدول الجنوب، وهو التمويل الذي يُفترض أن يتيح لها تحقيق التنمية ورفع جودة حياة مواطنيها من دون الاعتماد على الوقود الأحفوري.

ونتيجة لذلك، نجد دول الجنوب تُرغَم على القبول بمبادرات وآليات لا تملك بالضرورة فاعلية حقيقية في مواجهة التغيّر المناخي، لكنها توفّر في المقابل موردًا ماليًا تحتاجه بشدة.

تنتشر في هذا السياق ما يُعرف بـ«الحلول الزائفة»، مثل ما يرتبط بالمادة السادسة من اتفاقية باريس الخاصة بإنشاء أسواق للكربون، وهي مقاربات شكلية تُلهي عن جوهر الأزمة وتستبدل الفعل المناخي الحقيقي بآليات تجارية.

من بين هذه الحلول الزائفة تبرز مشاريع الهيدروجين الأخضر، التي يمثّل يمكن وصفها بـ»الاستعمار الأخضر». ففي الوقت الذي تسعى أوروبا إلى تقليل انبعاثاتها الكربونية والانتقال نحو الطاقة المتجدّدة، تحرص أيضاً على الحفاظ على صناعاتها الثقيلة، فتلجأ إلى دول الجنوب، خصوصًا في شمال أفريقيا، لتأمين مصادر الطاقة النظيفة لها.

إلى جانب ذلك، تستغل أوروبا وفرة الإشعاع الشمسي في المنطقة لتشجيع الاستثمار في مشاريع الهيدروجين الأخضر، بهدف استيراد الطاقة المتجدّدة واستهلاكها في الشمال، رغم أن إنتاج الطاقة في دول شمال أفريقيا ما يزال يعتمد بالأساس على الوقود الأحفوري. إنه تناقض صارخ: نزيد من الانبعاثات في الجنوب لنزوّد الشمال بطاقة أنظف!

يزداد الوضع عبثية حين نعلم أن إنتاج الهيدروجين الأخضر يتطلب كميات هائلة من المياه، في منطقة تعاني أصلًا من ندرة مائية حادة. وهكذا، نُفاقم أزمتنا الداخلية بدلًا من معالجتها. نحن بالفعل نفقد جزءًا كبيرًا من مواردنا المائية بسبب أنظمة زراعية استعمارية تُوجّه الإنتاج نحو التصدير بما يخدم مصالح الشركات الكبرى والنخب المحلية، على حساب تلبية احتياجاتنا الغذائية الداخلية. وما نشهده اليوم هو محاولة لإعادة إنتاج هذا النمط في قطاع الطاقة: استغلال مواردنا النادرة لتوليد طاقة تُصدَّر إلى الشمال، بدل أن تخدم مجتمعاتنا.

إنَّ هذا النهج ليس سوى استمرار للاستعمار في ثوبٍ جديد، يُعيد تشكيل التبعية من خلال الطاقة الخضراء. ومن الضروري في المقابل أن نوجّه جهودنا في شمال أفريقيا نحو توليد طاقة متجدّدة للاستهلاك المحلي أولًا، بما يرسّخ سيادتنا على مواردنا ويعزز أمننا الطاقي.

إضافة إلى ذلك، لا توجد حتى الآن جدوى اقتصادية حقيقية من هذه المشاريع. فعملية تحويل الطاقة الشمسية إلى هيدروجين تفقد ما يقارب 25% من الطاقة المنتَجة، ثم يُضاف فقد آخر أثناء إسالة الهيدروجين لنقله إلى الخارج، وفقد إضافي عند إعادة تحويله إلى حالته الغازية في الدول المستهلكة، فضلًا عن الطاقة المستهلكة في عمليات النقل نفسها.

في المحصلة، يذهب جزءٌ كبيرٌ من الطاقة المولّدة هدرًا، بينما تبقى المكاسب الفعلية محدودة.

لذلك، فإن تسابق دول شمال أفريقيا للفوز بمشاريع الهيدروجين الأخضر بدعوى تحقيق عائد اقتصادي سريع هو رهانٌ خاسر. ما نحتاجه حقًا هو تحقيق السيادة على الطاقة، وتوجيه استثماراتنا لتلبية احتياجات شعوبنا، لا لتغذية استهلاك الشمال العالمي من جديد.

غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي منظمة بيئية مستقلة وغير ربحية، تكرّس جهودها لحماية البيئة والتصدّي لأزمة تغيّر المناخ. نعمل على تمكين المجتمعات المحلية وبناء شراكات مع حلفاء من مختلف القطاعات، لتطوير حلول مبتكرة وعمليّة تمكّن الناس من العيش بانسجام مع الطبيعة.

GREENPEACE
غرينبيس

شبكة سيادة: هي إطار موحد للنضال من أجل السيادة الغذائية يشمل كل المنظمات الشعبية والنقابات والحركات الاجتماعية المعادية للرأسمالية، والسياسات المدمرة للبيئة و المكرسة للعنصرية والبطريركية والحكرة وكافة أشكال التمييز.

شبكة سيادة
SIYADA NETWORK